# أثر مداخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية بالكويت

# The Impact of Different External Audit's Approaches on the Relationship between Managerial Ability and Earnings Management Practices: An Applied Study in Kuwait


**أ/ صلاح مسلم موسي الرشيدي**
**باحث دكتوراه**
salahmoslem1445@gmail.com

**أ.د/ علي مجاهد أحمد السيد**
**أستاذ التكاليف والمحاسبة الإدارية**
**وعميد كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ**
ali.elsayed1@com.kfs.edu.eg

**أ.م.د/ إبراهيم زكريا عرفات**
**أستاذ المحاسبة المساعد**
**كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ**
ibrahim.osman@com.kfs.edu.eg



مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

**كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ**
**المجلد العاشر - العدد السابع عشر - الجزء الثاني**
**يناير ٢٠٢٤م**
رابط المجلة : **https://csj.journals.ekb.eg**

**ملخص البحث:**

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح حيث ظهرت مداخل حيث ظهرت مداحل بديلة لمدخل المراجعة الفردية مثل مدخل المراجعة الثنائية والمراجعة المزدوجة والمراجعة المشتركة. ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والشق التطبيقي لاختبار فروض البحث، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح، ودراسة أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من القوائم المالية، وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في ٣٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

**الكلمات المفتاحية:** نوع مدخل المراجعة الخارجية، القدرة الإدارية، الإدارة الحقيقية للأرباح.

## Abstract

This research aims to the impact of impact of Different External Audit's Approach on the relationship between managerial ability and real Earning management practices where Alternative approaches to the single review approach have emerged, such as Dual Audit, Double Audit, and Joint Audit. This study has been divided into two parts; the theoretical review of the literature in this field. Then, the field part tests the study hypotheses, by studying the relationship between managerial ability and real Earning management, and studying the impact of the type of external audit approach on the relationship between managerial ability and real Earning management, by statistical analysis of the data collected from the financial statements and distributing it among the study sample of 30 non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange. The results of the research indicate that there is a statistically significant relationship between managerial ability and real Earning management, and there is a statistically significant impact of the type of external audit approach on the relationship between managerial ability and real Earning management.

**Keywords:** Different External Audit's Approach, managerial ability, real Earning management.

## ١. الإطار العام للبحث:

### ١/١ مقدمة البحث:

شهدت السنوات الأخيرة العديد من الفضائح المالية المتكررة والتي أدت إلى فقد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لفقد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة للشركات المختلفة.

وتعتبر إدارة الأرباح Earnings Management أحد أهم الأسباب التي أدت إلي انهيار العديد من الشركات مما جعله محل نظر من العديد من الجهات البحثية وإدارات الشركات وأصحاب المصالح من أجل دراسة ومتابعة وتحليل طرق وأساليب إدارة الأرباح لما لها من تأثير جوهري على نمو الشركات واستمراريتها (حماد، ٢٠١٧)؛ حيث يواجه المدراء التنفيذيين ضغوطاً لتجنب تحقيق خسائر، أو تجنب انخفاض الأرباح المحاسبية عن الفترات السابقة، أو تجنب تحقيق ما يطلق عليه بمفاجئة العوائد السلبية Negative Earnings Surprise (انخفاض الأرباح المحاسبية المعلن عنها عن توقعات المحللين الماليين) (عطية، ٢٠٢٠).

وأحد الأسباب الممكنة لتفسير رغبة المدراء في تحقيق الحد الأدنى من الأرباح المحاسبية Earnings Thresholds لمقابلة معايير تقييم الأرباح المحاسبية (كالإعلان عن أرباح محاسبية موجبة، والحفاظ على الأداء المالي للشركة، أو مقابلة توقعات المحللين الماليين)، هو اعتماد أصحاب المصالح Stakeholders على هذه المعايير لتقييم أداء إدارة الشركات، كما أن أسواق رأس المال تكافئ الشركات التي تقوم بتحقيق أو تخطي معايير تقييم الأرباح المحاسبية المطلوبة Benchmarking، وبالنظر إلي أهمية هذه المعايير لتقييم الأرباح المحاسبية، فنجد انه ليس من المفاجئ قيام المدراء بإدارة الأرباح لأعلى (زيادة الأرباح) من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح (المحاسبية، الحقيقية) لتحقيق الأرباح المستهدفة.

في الواقع يحصل المدراء التنفيذيين على تعويضات مرتفعة (الحوافز وكل ما يحصل عليه المدراء) إذا ما تم النظر إليهم بأن لديهم سمعة إدارية قوية (Demerjian et al., 2012)، وقد يتولد الدافع لدي المدراء الأعلى قدرة لتجنب ممارسات إدارة الأرباح إذا توقعوا أن هذه الممارسات ستؤدي إلي تشويه سمعتهم الإدارية في أسواق العمالة الإدارية (Graham et al., 2012; Falato et al., 2012).

وعلى الجانب الاخر، قد يكون المدراء الأعلى قدرة أكثر انشغالا بسمعتهم الإدارية مما يدفعهم ذلك إلي التصرف بطرق انتهازية لحماية سمعتهم الإدارية (Malmendier and Tate., 2012)، أو للحصول على منافع خاصة كتعظيم عائدات مبيعات أسهمهم في الشركات القائمين بإدارتها أو لإرسال إشارات إلي أسواق العمالة الإدارية في حين إنهم لا يزالوا يقدموا عوائد مرتفعة إلي المساهمين مقارنة بالمدراء الأقل قدرة (Demerjian et al., 2012).

وحديثاً توصلت دراسة (Demerjian et al., 2013) إلي وجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية Managerial Ability على جودة الأرباح المحاسبية، واستخلصت هذه الدراسة أن المدراء الأعلى

قدرة هم أفضل في تجميع المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء التقديرات المستقبلية بشكل أكثر مصداقية، بالإضافة إلي كونهم أكثر دراية بقاعدة عملاء شركاتهم وحالة الاقتصاد الكلي عند تقدير مخصص الديون المعدومة، والعوائد المستقبلية المتوقعة من الأصول المسجلة وقدرتهم على فهم وتطبيق المعايير المحاسبية المعقدة. وعلي الجانب الآخر قد يكون المدراء الأعلى قدرة قادرين على القيام بممارسات عمليات إدارة الأرباح (المحاسبية، الحقيقية) بنجاح، فمثلا قد يقوم المدراء الأعلى قدرة بتعجيل الإيرادات فقط في حالة تأكدهم من كفاية مبيعات الفترة التالية لتغطية المبيعات المعجلة وبالتالي تجنب التقلبات الكبيرة التي قد تحدث في الاستحقاقات وإعادة قياس الأرباح المحاسبية.

## ٢/١ مشكلة البحث:

شهدت بداية هذا القرن العديد من الاحداث والتي تمثلت في انهيار كبري شركات العالم، ونتيجة لذلك قامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات وقائية لمنع تكرار الازمة وتمثل ذلك في صدور العديد من التشريعات لضبط أداء ممارسي المهنة مثل تغيير مراقب الحسابات كل فترة زمنية وتقنين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وإنشاء مؤسسات تهدف إلى الرقابة على الجودة بمكاتب المراجعة وغيرها من الإجراءات التي أثرت بدورها على مهنة المراجعة بالإيجاب والسلب، الامر الذي عزز من ضرورة البحث عن مداخل أخري بديلة عن المراجعة الفردية وتعالج أوجه القصور والمشكلات التي نتجت عنها مثل مدخل المراجعة الثنائية Dual Audit والمراجعة المزدوجةDouble Audit والمراجعة المشتركة Joint Audit وقد نالت هذه الأساليب الكثير من اهتمام الباحثين والمهنيين في الآونة الأخيرة.

وتختلف آلية عمل المراجعة المشتركة عن المراجعة المزدوجة والمراجعة الثنائية، حيث يقصد بالمراجعة المشتركة Joint Audit أن يشترك اثنين أو اكثر من مراقبي الحسابات في مراجعة نفس العميل بصورة الزامية أو اختيارية بحيث يشترك مراقبي الحسابات في تخطيط إجراءات المراجعة وتوزيع المهام وتبادل الاشراف فيما بينهم إلى أن يتم إصدار تقرير مراجعة جماعي يمثل مسئولية مشتركة تضامنية عن مراجعة حسابات العميل، في حين تشير المراجعة المزدوجة Double Audit إلى تولى اثنين أو اكثر من مراقبي الحسابات مراجعة نفس العميل كل على حدة وبصورة منفصلة من حيث التعاقد وطبيعة المهام وتقديم التقرير، حيث يصدر كل منهما تقرير منفصل عن عملية المراجعة ولا توجد أي مسئولية تضامنية فيما بينهم ولا يوجد ثمة تعاون فيما بينهم، أي أنه يتم تكرار العمل مرتين بحيث يعمل كل مراقب حسابات وفقاً للأسلوب والاهداف الخاصة به.

وتختلف المراجعة الثنائية Dual Audit عن المراجعة المشتركة والمزدوجة في طبيعة التعاقد وتوزيع المسئوليات وإصدار تقرير المراجعة، حيث يتعاون أثنين من المراجعين أو اثنين من الشركاء داخل نفس المكتب أو من مكاتب مختلفة ليقوم كل مراجع بمراجعة جزء من القوائم المالية بالشركة ويصدر تقرير منفصل عن المهمة التي قام بها، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم أحد المراجعين بمراجعة شركة أو شركات تابعة تقدم أحد الأنشطة الاقتصادية على أن يقوم المراجع الأخر بمراجعة شركة أو شركات تابعة تقدم نشاط أخر تابع لنفس الشركة القابضة، أو أن يقوم أحد المراجعين بمراجعة القوائم المستقلة ويقوم المراجع الأخر بمراجعة القوائم المجمعة، أو أن يتم مراجعة القوائم المعدة وفقا لمعايير

محاسبة محلية بواسطة مراجع ويتولى مراجع أخر مراجعة نفس القوائم والمعدة وفقا للمعايير الدولية، فلا يعد ذلك مراجعة مشتركة أو مراجعة مزدوجة وإنما تمثل هذه الحالة مراجعة ثنائية (Karjalainen, 2011, Lin et al.,2014, Wang,2014، سليم، ٢٠٢١).

يواجه معظم المديرين ضغوطا لتلبية أو لتحقيق معايير الأرباح Earnings Benchmarks ونظراً لارتفاع تكلفة السمعة Reputation Cost للمديرين من ذوي القدرات العالية فقد يواجهون المزيد من الضغوط في حالة عدم الوفاء بمعايير الأرباح، لذلك عند مواجهة هذه المعايير قد يميل المديرون من ذوي القدرات إلي المشاركة في عمليات إدارة الأرباح الحقيقية (Salehi et al., 2018).

كما أظهرت دراسة (Zang, 2012) أن كل من المرونة المالية Financial Flexibility للتلاعب على أساس الاستحقاق Accrual Manipulation والتدقيق من أطراف خارجية The Scrutiny From Outsiders قد يقيد استخدام أساس الاستحقاق في إدارة الأرباح وبالتالي يؤدي إلى القيام بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

بالإضافة إلى ذلك يمتلك المديرين ذوي القدرات الإدارية العالية معرفة كبيرة A Superior Knowledge بالبيئة التشغيلية لشركاتهم (Demerjian et al., 2013) مما يمكنهم من مواءمة إدارة الأرباح الحقيقية مع استراتيجيات إعداد التقارير، وعلى غرار ذلك، أشارت دراسة (Koester et al., 2016) إلى ان معرفة المديرين من ذوي القدرات بشركاتهم وبيئتها التشغيلية تسمح لهم بمتابعة المزيد من استراتيجيات تجنب الضريبة. كما أشارت دراسة (Demerjian et al., 2013) إلى أن المديرين من ذوي القدرات العالية هم أكثر احتمالاً للقيام بتمهيد الداخل المتعمد.

وبالرغم من أن تحقيق العرض العادل في القوائم المالية يقع علي عاتق الإدارة ومسئولي الحوكمة في الشركة إلا أن مراجع الحسابات الخارجي يقع علي عاتقة مهمة منع وتقييد الممارسات السلبية للمحاسبة وإدارة الأرباح، وذلك من خلال أداء أعمال المراجعة من خلال بذل العناية المهنية الواجبة والالتزام بالمعايير المتعارف عليها مع ممارسة مستوي من الشك المهني.

وقد اهتم الفكر المحاسبي بتدعيم دور مراجع الحسابات لمواجهة الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، إلا أن الملاحظ أن هذه الممارسات في تزايد مستمر حتى الآن، وذلك نتيجة لعدم كفاية إجراءات المراجعة الخارجية الفردية، وانخفاض مستوي جودة عملية المراجعة، وضعف استقلال المراجع، مما أوجد أهمية خاصة لتطوير مداخل المراجعة الخارجية لمواجهة الممارسات السلبية لإدارة الأرباح. كما اشارت العديد من الدراسات (Ittonen and Tronnes, 2015; Velte and Azibi, 2015) أن اختلاف مدخل المراجعة المستخدم يؤثر إيجابا علي كفاءة واستقلال المراجع الخارجي، وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي التأثير إيجابا علي جودة المراجعة الخارجية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية. **وفي ضوء ما سبق تتبلور المشكلة الرئيسية للبحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:**

هل يوجد أثر لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح؟

وسوف يحاول الباحثون الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١. هل يوجد علاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح؟

٢. هل يوجد أثر لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح؟

### ٣/١ هدف البحث

**يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الأهداف البحثية التالية:**

دراسة أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

٢. دراسة أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

### ٤/١ أهمية البحث:

**يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:**

**١/٤/١ الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:**

تأتي الأهمية العلمية للدراسة من اعتبار هذه الدراسة امتداد للبحوث الأكاديمية المهتمة بدراسة القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وكذلك أيضا لمدى اهمية اختلاف مدخل المراجعة المستخدم كعامل هام ومؤثر في تصرفات الإدارة وبالتالي في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح. وتزداد الأهمية العلمية للدراسة نتيجة ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت اختبار أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية علي العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح على مستوي بيئة الأعمال العربية لاسيما الكويتية منها.

**٢/٤/١ الأهمية العملية للدراسة:**

١. تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعي إلي اختبار العلاقة بين مداخل المراجعة وضبط العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وهو ما يزيد من وعي وإدراك مراقبي الحسابات، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، لأهمية المراجعة الخارجية، خاصة إذا كانت ذات

جودة، في الارتقاء بجودة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، وهو الامر الذي ينعكس إيجابا على قرارات المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

٢. كما تنبع أهمية الدراسة من حاجة الشركات الكويتية إلى الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وتحسين مستوي الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات.

٣. من المتوقع أن تساهم نتائج الدراسة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ باعتبار ان اختلاف نوع دخل المراجعة ينعكس إيجابا علي جودة المراجعة، وتلعب المراجعة دوراً هاماً في تخفيض مشاكل الوكالة من خلال الحد من تخفيض عدم تماثل المعلومات، إضافة إلي الحد من السلوك الانتهازي للمديرين ومن خلال الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

## ٥/١ فروض البحث

**تحقيقا للهدف البحثي والإجابة على التساؤل البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض التالي:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

وينقسم هذا الفرض الرئيسي إلى الفروض البحثية الفرعية التالية:

١. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

## ٦/١ منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على استخدام المنهجين التاليين:

**١/٦/١ المنهج الاستنباطي:**

وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت نوع مدخل المراجعة ودوره في ضبط العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، بهدف استنباط وتطوير العناصر الرئيسية للإطار النظري للدراسة لاسيما فروض الدراسة.

**٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:**

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة وكذلك المواقع الإلكترونية لتلك الشركات وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض البحثية واستخلاص النتائج.

### ٧/١ خطة البحث:

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:

الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.
الإطار النظري للبحث.
الدراسة التطبيقية.
خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

## ٢. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:

### ١/٢ دراسة الديسطي، (٢٠١٤):

استهدفت الدراسة اختبار ما إذا كان تفعيل مدخل عملية المراجعة الخارجية المشتركة له تأثير إيجابي علي مستوي جودة عملية المراجعة مقارنة بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية الفردية، حيث قامت الدراسة بقياس جودة عملية المراجعة من خلال الاستحقاقات غير العادية للتعرف علي مدي تقييد ممارسات إدارة الأرباح التي قد تمارس من جانب الشركات محل المراجعة وذلك كمؤشر لكل من جودة المراجعة، وجودة التقارير المالية. شملت عينة الدراسة (١٠٧) شركة ممثلة لأربع قطاعات من الشركات المسجلة ببورصتي القاهرة والإسكندرية وذلك من خلال الفترات من عام٢٠٠٨ إلي عام ٢٠١١.

وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود فروق معنوية بين تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وتفعيل مدخل المراجعة الفردية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح القائمة علي أساس الاستحقاقات غير العادية، كما توصلت الدراسة إلي عدم وجود اختلافات في مستوي جودة المراجعة في حالة وجود أو غياب مكاتب المراجعة العالمية الكبرى.

### ٢/٢ دراسة Bisogno and De Luca، (2016):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير مدخل المراجعة الخارجية المشتركة الاختيارية علي جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا، وذلك في ضوء جودة الأرباح المحاسبية لتلك الشركات، كما هدفت الدراسة أيضاً إلي التعرف علي بعض العوامل التي تؤثر علي شكل تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، وباستخدام عينة مكونة من (١٢٣٤٤) شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مدرجة في البورصة الإيطالية وذلك خلال عام ٢٠١٠.

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة وجودة الأرباح ودقة القوائم المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أن تطبيق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح من جانب الشركات محل المراجعة.

**٣/٢ دراسة Huang and Sun، (2017):**

استهدفت الدراسة التحقق من مدي تأثير القدرة الإدارية للمديرين علي تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال التحكم في توقيت وقيمة الأنشطة الحقيقية.

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين القدرة الإدارية للمديرين وإدارة الأرباح الحقيقية، فالإدارة إذا كانت تتسم بقدرات إدارية مرتفعة تستخدم الموارد المتاحة لها من قبل الشركة وتحويلها إلي مستويات من الإيرادات أو توليد مبيعات مرتفعة أيضاً، ومن ثم لا تضطر الإدارة الانخراط في أنشطة إدارة الأرباح الحقيقة، بالإضافة إلي إدراك المديرين إلي الأثر السلبي لتلك الممارسات علي الأداء المستقبلي للشركات يعظم تكلفة الفرصة البديلة التي قد يتحملها المديرين نتيجة تلك الممارسات، مما قد يؤثر علي سمعتهم في بيئة الأعمال، ولذلك فإن المديرين من ذوي القدرات الإدارية يفضلون إما بذل مجهودات اكبر لتوليد الأرباح دون التلاعب بالمستويات الطبيعية للإنتاج أو المبيعات أو النفقات الاختيارية وغيرها من ممارسات أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية أو التدخل في الأرباح من خلال استراتيجيات بديلة مثل إدارة المستحقات أو التلاعب في تبويب البنود بالقوائم المالية وهي الاستراتيجيات الأقل تكلفة في هذه الحالة.

**٤/٢ دراسة الجبوري، (٢٠١٨):**

استهدف الدراسة دراسة دور القدرة الإدارية للمديرين التنفيذين في تخفيض الأثر السلبي لأنشطة إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركات. وقد استخدم الباحث مؤشر القدرة الإدارية *(DEA score)* الذي قدمه *Demerjian, et al., (2012)* لقياس القدرة الإدارية للمديرين بناء على كفاءة استغلال المديرين للموارد المتاحة وتحقق أعلى مقدار من المخرجات مقارنةً بالمديرين الآخرين في نفس الصناعة، أما إدارة الأنشطة الحقيقية فقد استعان الباحث بالمنهجية التي قدمها *Kothari et al., (2016)* و *Rowchowdhury (2006)* أما الأداء المستقبلي فقد عبر عنه الباحث من خلال معدل العائد على الأصول *(ROA)* والتدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول *(CFO)* للثلاثة سنوات التالية لكل سنة*;Gunny 2010) (Huang & Sun (2017)*.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وجوهرية بين القدرة الإدارية للمديرين وممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة التشغيلية الحقيقية. وهي النتيجة التي تقترح استثمار المديرين لقدراتهم ومهاراتهم في التلاعب بالأرباح من خلال ممارسة أنشطة إدارة الأرباح الحقيقة بزيادة حجم المبيعات بشكل وهمي، تحقيق مستويات غير عادية من الإنتاج، والتحكم في النفقات الاختيارية بهدف توجيه الأرباح لمستويات معينة مستهدفة سلفاً، وذلك كبديل عن استخدام الإدارة لمهاراتهم وقدراتهم الإدارية في تحقيق المستهدف من الأرباح دون الانخراط في تلك الممارسات التي انعكست بالسلب على الأداء المستقبلي للشركات سواء عند التعبير عنها من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) والتدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول (CFO) للثلاثة سنوات التالية دون وجود تأثير للقدرة الإدارية للمديرين على تخفيض ذلك الأثر السلبي للأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء المستقبلي للشركات.

**٥/٢ دراسة Lee et al، (2018):**

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المتزايدة في المديرين التنفيذيين وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية. واعتمدت الدراسة في ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المسجلة في بورصة تايوان حيث تم مشاهدة (٢٠٨٣٢) شركة سنة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٢.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الثقة الإدارية المتزايدة وممارسات إدارة الأرباح.

**٦/٢ دراسة Fan-Hua et al، (2019):**

حاولت الدراسة بحث أثر الاختلاف النوعي لمراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة علي جودة عملية المراجعة، وبشكل أكثر تحديداً سعت هذه الدراسة إلي تقييم ما إذا كان مشاركة مراقبين حسابات من الذكور والاناث في عملية المراجعة له تأثير علي سلوك الشركات تجاه إدارة الأرباح، واعتمدت الدراسة علي بيانات الشركات في البيئة المؤسسية لتايوان، حيث يلزم القانون الشركات بالمراجعة المشتركة.

وتوصلت الدراسة التجريبية أن إشراك المرأة كمراقب حسابات ضمن مزيج مراقبي الحسابات في عملية المراجعة المشتركة يحد من عمليات إدارة الأرباح. وبغض النظر عما إذا كان مراقب الحسابات الآخر المشارك في عملية المراجعة ذكر أو أنثي، كذلك أوضحت الدراسة أن تضمين عملية المراجعة المشتركة لمراقب حسابات من الذكور ذوي الخبرة في الصناعة يمكن أن يحد بشكل كبير من سلوك إدارة الأرباح، وأوضحت نتائج الدراسة التجريبية أن تضمين المراجعة المشتركة لكل من مراقبي الحسابات الذكور والإناث مع تمتعهم بعنصر الخبرة في الصناعة يمكن أن يدفع العملاء إلي الانخراط في أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية كبديل لإدارة الأرباح علي أساس الاستحقاق المحاسبي، وبناء علي ما تقدم خلصت الدراسة إلي أن تضمين عملية المراجعة المشتركة لمراقبة حسابات ذات سمات قيادية ومراقب حسابات ذو خبرة في الصناعة يؤدي إلي نتائج مراجعة أكثر جودة.

**٧/٢ دراسة مندور، (٢٠٢٠):**

استهدفت الدراسة الكشف عن أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح، وتمثلت عينة الدراسة في ٤٨ شركة من الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، وهو ما يعني أن التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة يعطي الفرصة لإدارة الشركات للتلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية. كما أكدت النتائج على عدم وجود تأثير معنوي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بتفعيل مدخل المراجعة الفردية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في مصر بإصدار معيار مراجعة يتناول مسؤوليات مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة، وضرورة الرقابة على عملية إجراء المراجعة المشتركة المقررة بالقوانين الحالية من خلال الجهات الرقابية ذات الصلة مثل هيئة الرقابة المالية. كما أوصت بضرورة إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية ومن خلال العمليات الحقيقية في ظل البيئة المصرية.

**٨/٢ دراسة شعبان وعلي الدين، (٢٠٢٢):**

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين جودة الأرباح وقيمة المنشأة، واختبار الأثر المعدل للقدرة الإدارية علي تلك العلاقة، بالتطبيق علي عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وعددها ١٣٣ شركة تتضمن ١٦ قطاع في الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٨.

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة موجبة ومعنوية بين جودة الأرباح وقيمة المنشأة للشركات محل الدراسة، كما أوضحت النتائج أن القدرة الإدارية لها أثر معنوي على العلاقة بين جودة الأرباح وقيمه المنشاة للشركات محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بجودة الأرباح في ظل الثورة المعلوماتية، والاهتمام بتطوير وتنمية مهارات القدرة الإدارية للمديرين في الشركات المساهمة لما لها بالغ الأثر على قوة العلاقة بين جودة الأرباح وقيمة المنشأة.

**٩/٢ دراسة كريمة، (٢٠٢٣):**

استهدفت الدراسة اختبار أثر القدرة الإدارية على العلاقة التفاعلية بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للشركة، وتم استخدام كلا من حجم الشركة الرافعة المالية كمتغيرات رقابية. وقد طبقت الدراسة على عدد ٦٠ شركة من الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 عن الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. ولاختبار الفروض تم قياس القدرة الإدارية كمتغير معدل باستخدام نموذج Data Envelopment Analysis والذي تم تقديمه بواسطة Demerjian et al., 2012 ، ويعتمد على تقدير الكفاءة الكلية للشركة وثم استبعاد خصائص الشركة من معادلة انحدار Tobit Analysis فيكون المتبقي هو القدرة الإدارية، أما جودة الأرباح كمتغير مستقل فتم قياسها باستخدام نموذج Modified Jones والذى يقيس المستحقات الاختبارية. وتم التعبير عن القيمة السوقية كمعدل العائد على الأسهم.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للشركة، كما أن هناك أثر معنوي للقدرة الإدارية على العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للشركة، أما عن المتغيرات الرقابية فقد كان لحجم الشركة أثر معنوي في هذه العلاقة، بينما لم يكن للرافعة المالية أي أثر معنوي.

وقد أوصت الدراسة بتدعيم تطبيق التحفظ المحاسبي واليات حوكمة الشركات وتفعيل الإجراءات الرقابية للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتخفيض جودتها.

## تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين.

**توصل الباحثون من خلال استقراء الدراسات السابقة إلي:**

أ. وجود علاقة عكسية بين القدرة الإدارية للمديرين وإدارة الأرباح الحقيقية، فالإدارة إذا كانت تتسم بقدرات إدارية مرتفعة تستخدم الموارد المتاحة لها من قبل الشركة وتحويلها إلى مستويات من الإيرادات أو توليد مبيعات مرتفعة أيضاً، ومن ثم لا تضطر الإدارة الانخراط في أنشطة إدارة الأرباح الحقيقة، بالإضافة إلى إدراك المديرين إلى الأثر السلبي لتلك الممارسات على الأداء المستقبلي للشركات يعظم تكلفة الفرصة البديلة التي قد يتحملها المديرين نتيجة تلك الممارسات، مما قد يؤثر على سمعتهم في بيئة الأعمال.

ب. اختلاف النتائج حول أثر مداخل المراجعة الخارجية علي ممارسات إدارة الأرباح فمن الدراسات ما أثبت تأثير إيجابي لمداخل المراجعة الخارجية علي ممارسات إدارة الأرباح (مندور، ٢٠٢٠) ومنها ما أثبت علاقة سلبية (Bisogno and De Luca, 2016).

## أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية).

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن للباحثين توضيح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كما يلي:

١. ندرة الدراسات السابقة في حدود علم الباحثين التي تربط بين المتغيرات مداخل المراجعة والقدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.
٢. اعتمدت الدراسة الحالية علي إجراء دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة بدولة الكويت لبيان أثر مداخل المراجعة الخارجية علي العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلي عام ٢٠٢٢.

## ٣. الإطار النظري للبحث:

### ١/٣ مداخل المراجعة الخارجية

أدت الانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات علي المستوي الدولي وكذلك بعض مكاتب المراجعة الدولية إلي تراجع مستويات الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام، وقد ترتب علي ذلك أن قضية استعادة ثقة مجتمع المال والاعمال في مهنة المراجعة كان ولا زال يحتل مكان الصدارة بين اهتمامات الهيئات والمنظمات المهنية في معظم دول العالم، فضلاً عن الكتابات والبحوث في مجال المراجعة، وفي هذا الاطار أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلي أن تحسين جودة عملية

المراجعة تعد القضية الأكثر أهمية في العقد الأخير، بوصفها السبيل الوحيد لإعادة الثقة في مهنة المراجعة وممارسيها (Knechel et al., 2013).

وانطلاقاً مما سبق فقد ناقشت العديد من الدراسات العربية (الجبر وناصر، ٢٠١٤؛ حافظ، ٢٠١٥، جبر، ٢٠١٧) والأجنبية (Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2017) مدي فاعلية تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات في دعم استقلال مراقبي الحسابات وتحسين جودة عملية المراجعة، وقد تزامن ذلك مع مقترح المفوضية الأوروبية عام ٢٠١٠ والذي تبني اتجاه تعدد مراقبي الحسابات كأحد الضمانات لحماية استقلال مراقبي الحسابات، كذلك المبادرات المماثلة التي أطلقتها العديد من الجهات المنظمة لمهنة المراجعة بكل من إنجلترا والهند والصين.

ورغم اختلاف مداخل تعدد مراقبي الحسابات من حيث مفهومها وأسس عملها إلا أن العديد من الدراسات (عبد الحميد، ٢٠١٤؛ حافظ، ٢٠١٥؛ جبر، ٢٠١٧) أشارت إلي تلك المداخل بمصطلح المراجعة المشتركة، ويري الباحث أن هذا الخلط بين المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات يؤدي إلي نتائج يصعب الاعتماد عليها في تطوير واقع مهنة المراجعة، خاصة عند دراسة آثارها علي جودة عملية المراجعة، حيث أن كل مدخل من هذه المداخل له مقومات وأطر تطبيق ومزايا وعيوب تختلف عن المدخل الأخر، لذا يري الباحثين ضرورة التمييز بين هذه المداخل عند دراسة آثارها المرتقبة علي جودة عملية المراجعة. ومن ثم يتناول الباحثين في هذا البحث الإطار الفكري لمداخل المراجعة الخارجية الأربعة: مدخل المراجعة الفردية ومدخل المراجعة الثنائية ومدخل المراجعة المزدوجة ومدخل المراجعة المشتركة ودور هذه المداخل في الحد من التأثير السلبي للقدرة الإدارية علي ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح كما يلي:

### ١/١/٣ مدخل المراجعة الفردية:

**ويمكن تناول مدخل المراجعة الفردية من خلال النقاط التالية:**

**١. مفهوم مدخل المراجعة الفردية:**

يقصد بمدخل المراجعة الفردية قيام مكتب مراجعة خارجي واحد او الجهاز المركزي للمحاسبات بأعمال المراجعة، وإصدار تقرير المراجعة. فمراقب الحسابات يكون مكلفاً من قبل المساهمين للقيام بأعمال المراجعة، لذا يقبل التكليف ويخطط ويؤدي عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (عيسي، ٢٠٠٨).

**٢. آلية المراجعة طبقا لمدخل المراجعة الفردية:**

غالباً ما يتم تنفيذ عملية المراجعة الخارجية الفردية من خلال التعاقد مع أحد منشآت المراجعة وهو ما يعرف بمدخل المراجعة الفردية Single Audit. وفي ظل هذا المدخل يتم تنفيذ عملية المراجعة بكافة مراحلها وإصدار تقرير عنها يحمل توقيع المراجع أو الشريك المسئول عن عملية المراجعة، ويظل ذلك الشريك يتحمل مسئولية عملية المراجعة كاملة وتوقيع التقرير عنها، علي الرغم مما قد تتطلبه بعض المكاتب لأغراض الرقابة النوعية علي الجودة بتكليف زميل آخر من خارج فريق العمل يتولى فحص

أوراق العمل وتقديم رأيه للشريك المكلف بتنفيذ المراجعة، ولكن يظل الشريك المكلف بعملية المراجعة الشخص الوحيد الذي يحق له التوقيع علي تقرير المراجعة وتحمل كامل المسئولية عنه (الديسطي، ٢٠١٤).

**٣. مزايا مدخل المراجعة الفردية:**

تتمثل مزايا مدخل المراجعة الفردية فيما يلي (Holm and Thinggaard. 2018):

أ. انخفاض تكاليف المراجعة الفردية.

ب. تستطيع المراجعة الفردية مع وجود رقابة إضفاء الثقة في التقارير المالية.

ج. يحصل مراقب الحسابات علي كامل الأتعاب بمفرده.

د. أن شركات المراجعة الفردية عند الاعتماد علي مكاتب المراجعة الكبيرة قد يساعد على التعامل مع مهام التدقيق المعقدة.

ه. تخفيف العبء الإداري علي المراجعين والتكاليف علي الجهات الخاضعة للمراجعة.

و. تجنب الازدواجية غير المبررة في أعمال المراجعة.

**٤. عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة الفردية:**

وتتمثل عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة الفردية فيما يلي:

أ. ضعف استقلالية مراقبي الحسابات وخاصة في ظل عدم وجود تشريعات تمنع المراجع من قبول تقديم خدمات أخري بخلاف المراجعة لنفس عميل المراجعة.

ب. عدم قدرة مراجع الحسابات علي ممارسة مستوي مناسب من الشك المهني.

ج. الاعتماد علي التقدير الشخصي وأسلوب العينات عند أداء اعمال المراجعة.

د. ارتفاع احتمالية التواطؤ بين مراقب الحسابات والعميل.

ه. انخفاض مستوي دقة أدلة المراجعة وبالتالي انخفاض مستوي جودة عملية المراجعة.

و. قصور برامج المراجعة.

ز. انخفاض احتمال اكتشاف الأخطاء والغش.

ح. انخفاض فعالية الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وبالتالي انخفاض جودة التقرير المالي (Al-Hadi et al., 2017).

**٢/١/٣ مدخل المراجعة الثنائية:**

**ويمكن تناول مدخل المراجعة الثنائية من خلال النقاط التالية:**

**١. مفهوم مدخل المراجعة الثنائية:**

مدخل المراجعة الثنائية هو المدخل الذي يتم بموجبه إجراء عملية مراجعة للقوائم المالية لنفس العميل من قبل منشأتين مستقلتين على أن تتولي كل منشأة مراجعة مجموعة مستقلة من المعلومات المالية بشكل منفصل، ثم إصدار تقرير منفصل عن عملية المراجعة التي قامت بها، ولا يلزم الأمر التنسيق بين أعمال المنشأتين من حيث تقسيم العمل، ولا ان يتم التحقق من جودة أعمال المراجعة فيما بينهما من حيث أوراق عمل وتوثيق استنتاجات كل منها (Lin et al., 2014).

وأشارت دراسة (Sakel et al., 2013) إلى أنه في ظل المراجعة الثنائية يتم التعاقد مع شركتين أو أكثر من شركات المراجعة المنفصلة والمستقلة للقيام بعملية مراجعة القوائم المالية لعميل واحد، وتقوم كل شركة من شركات المراجعة بتخطيط عملية المراجعة، والقيام بإجراءات واعمال المراجعة، وإصدار تقرير مراجعة بشكل منفصل، ويكون كل مراقب حسابات مسئولا فقط عن رأيه المصدر.

**٢. آلية المراجعة طبقا لمدخل المراجعة الثنائية:**

تشير المراجعة الثنائية إلي حالة من تعدد مراقبي الحسابات تتطلب تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات التابعين إلي مكاتب مراجعة مستقلة بمراجعة جزء معين من المعلومات المالية للعميل الواحد علي ان يصدر كل مراقب تقرير مستقل في ضوء ما كلف به من مهام، ويكون كل مراقب حسابات مسئول مسئولية كاملة ومستقلة عن التقرير الخاص به، وتتعدد أشكال ممارسة مدخل المراجعة الثنائية فقد يتم تكليف مراقب حسابات بمراجعة شركة تابعة أو أكثر وتكليف مراقب حسابات أخر بمراجعة شركة تابعة أو أكثر وجميعها يتبع لكيان اقتصادي واحد، وقد يكون مبرر ذلك اختلاف طبيعة نشاط هذه الشركات والحرص علي الاستفادة من مزايا التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومن الاشكال الأخرى لممارسة هذا المدخل قيام العميل بتكليف أحد مراقبي الحسابات بمراجعة القوائم المالية المستقلة وتكليف أخر بمراجعة القوائم المالية المجمعة (Alanezi et al., 2012). أو أن يقوم أحد المراجعين بمراجعة القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المحلية ويتولى الآخر مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية (محمد، ٢٠١٨، ص ٨٧١). وقد أوضح (Lin et al., 2014; Alanezi et al., 2012) أن مدخل المراجعة الخارجية الثنائية يتم تفعيله إما علي نحو إلزامي أو علي نحو اختياري.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثين اختلاف طبيعة التعاقد وتوزيع المسئوليات وآليات ممارسة العمل الميداني وإصدار تقرير المراجعة عن مدخل المراجعة الفردية، حيث يرتكز مدخل المراجعة الثنائية على مجموعة ركائز من أهمها:

أ. ان خطاب التكليف الذي يوجه من قبل العميل إلي كل من مراقبي الحسابات يحدد نطاق عمل كل منهم وحدود المسئولية الملقاة على عاتقة بشكل منفصل.

ب. أن كل مراقب حسابات يقدم تقريرا منفصلا عن مهمة المراجعة المكلف بها ولا يوجد أي مسئولية تضامنية عن هذه التقارير، ويترتب على غياب المسئولية التضامنية عدم الحاجة إلي التعاون المشترك في توثيق وتفسير النتائج التي يتوصل إليها أحد مراقبي الحسابات بواسطة مراقب الحسابات الأخر، حيث أنهم مكلفين بمهام مراجعة مختلفة ولا توجد بينهم أي مسئولية تضامنية (Lin et al., 2014).

**٣. مزايا مدخل المراجعة الثنائية:**

تتمثل مزايا تطبيق المراجعة الثنائية فيما يلي:

أ. أن تطبيق المراجعة الثنائية خاصة عند الاعتماد علي مكاتب المراجعة الكبيرة قد ساعد علي زيادة امتثال الشركات محل المراجعة لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (Alanezi et al., 2012).

ب. زيادة الثقة في معلومات الشركات محل المراجعة، ومن ثم حصولها علي مزايا تمويلية مثل الاقتراض بسعر فائدة أقل بالمقارنة بمثيلاتها من الشركات التي تراجع من قبل مراقب الحسابات الواحد أو التي تعتمد علي مراجعين من غير مكاتب المراجعة الكبيرة، وهو ما أكدت عليه دراسة (Al-Hadi et al., 2017) عند التطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في الشركات التي تكون مجالس إدارتها من أشخاص ذوي صفة سياسية بهذه الدول.

ج. حصول الشركات علي تقرير مراجعة في اقل وقت ممكن خاصة عند إتمام المراجعة بواسطة مكاتب مراجعة كبيرة (Al-Hadi et al., 2017).

د. الاعتماد علي المراجعة الثنائية من شأنه أن يوفر للمراجع الخارجي الفرصة لتقييم درجة عدم التأكد المرتبطة بالتقديرات ويحدد ما إذا كانت أي من هذه التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة تحتوي علي تقدير عالي لدرجة عدم التأكد مما يؤدي إلي مخاطر هامة مثل التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة المعتمدة بشكل كبير علي الحكم الشخصي مثل توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المعتمدة علي أحداث غير مؤكده ستحدث في المستقبل، التقديرات المحاسبية التي تشير فيها نتائج عملية المراجعة عن التقديرات المحاسبية المماثلة التي يتم إعدادها في القوائم المالية للفترة السابقة.

ه. الاعتماد علي المراجعة الثنائية من شأنه أن يساعد المراجع في تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية بل ويمكن المراجع من تقييم إدارة المنشأة لهذه المخاطر الخاصة بالتحريفات الجوهرية ومدي تخفيضها للمستويات المقبولة (نجاتي، ٢٠٢٠).

و. أنه في ظل استخدام المراجعة الثنائية أصبحت التقارير المالية اكثر تحفظا عنها في ظل المراجعة الفردية، كما أن المراجعة الثنائية تحد من استخدام الاستحقاقات الاختيارية لزيادة الأرباح أكثر من تخفيض الأرباح وهذا يعني زيادة جودة التقارير المالية.

ز. ان تفعيل مدخل المراجعة الثنائية يحفز علي القيام بأعمال مراجعة عالية الجودة وتحسين جودة التقارير المالية وذلك نظرا لما يوفره هذا المدخل من آليات تحد من قدرة الإدارة علي التلاعب في الأرباح، بالإضافة إلي ضغط النظير او القرين المدرك من قبل كلا من مراقبا الحسابات القائمين بعملية المراجعة والذي يمارسه كلا علي الآخر.

**٤. عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة الثنائية:**

تتمثل عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة الثنائية فيما يلي:

أ. ارتفاع تكاليف عملية المراجعة، فالأتعاب التي سوف تدفع في حالة تبني المراجعة الثنائية سوف تفوق بلا شك أتعاب المراجعة الفردية في حالة الرغبة في الحفاظ علي مستويات الجودة المناسبة في مخرجات عملية المراجعة.

**ب.** زيادة مستوي التعقيد بالنسبة للعميل، حيث تكون إدارة الشركة محل المراجعة مطالبة بتلبية مطالب أكثر من مراقب حسابات.

**٣/١/٣ مدخل المراجعة المزدوجة:**

**ويمكن تناول مدخل المراجعة المزدوجة من خلال النقاط التالية:**

**١. مفهوم مدخل المراجعة المزدوجة:**

المراجعة المزدوجة هو تكليف أثنين من مراجعي الحسابات سواء افراد مستقلين أو مكتبين من مكاتب المراجعة، بمراجعة القوائم المالية مرتين بشكل كامل بداية من الخطة الموضوعة لعملية المراجعة، مرورا بالمهام والإجراءات التي تم اتباعها وحتى إصدار تقرير المراجعة بشكل منفصل لكل منهم، بحيث لا توجد أي مسئولية تضامنية فيما بينهم، ولا ثمة تعاونٍ بين كلا المراجعين، بمعني أنه يتم تكرار العمل مرتين، بحيث يقوم كل مراجع بأداء مهامه وفقاً لما تم وضعه من إجراءات وأهداف خاصة لكلٍ منهم (Chui et al., 2020, p. 13). وأشارت دراسة (Sakel et al., 2013) أن مدخل المراجعة المزدوجة يعني أداء عمل المراجعة بالكامل مرتين، بينما أشارت دراسة (Lobo et al., 2013) أن المراجعة المزدوجة تتضمن إجراءات عمليات المراجعة مرتين من قبل مكتبي مراجعة مختلفين.

**٢. آلية المراجعة طبقا لمدخل المراجعة المزدوجة:**

وفقاً لمدخل المراجعة المزدوجة يتم تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين إلي جهات مستقلة للقيام بنفس مهمة المراجعة لذات العميل، ويكون عمل كل منهم منفصل عن الأخر بشكل كلي من حيث التخطيط والتنفيذ لمهمة المراجعة، علي أن يصدر كل منهم تقرير منفصل عن مهمة المراجعة، ولا توجد بينهم أي مسئولية تضامنية أو تعاون مشترك، بمعني أكثر وضوح أنه وفقاً لهذا المدخل من مداخل تعدد مراقبي الحسابات يتم تكرار القيام بمهمة المراجعة بواسطة مكتبين أو جهتين علي الأقل لهم كل الاستقلال عن بعضهم البعض ويعمل كل منهم وفقاً للأسلوب والأهداف الخاصة به (محمد، ٢٠١٨).

**٣. مزايا مدخل المراجعة المزدوجة:**

تتمثل مزايا تطبيق المراجعة المزدوجة فيما يلي:

أ. أن تطبيق المراجعة المزدوجة خاصة عند الاعتماد علي مكاتب المراجعة الكبيرة قد ساعد علي زيادة امتثال الشركات محل المراجعة لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المشتركة (Alanezi et al., 2012).

ب. دعم استقلالية مراقبي الحسابات وتحسين جودة المراجعة ومن ثم مصداقية مهنة المراجعة ككل (Zerni et al., 2012).

ج. تحسين نوعية عمل مراقبي الحسابات أثناء أداء عملية المراجعة، ويرجع السبب في ذلك إلى تنوع خبرات مراقبي الحسابات والاستفادة منها للاطلاع على الأساليب المتطورة في المراجعة وخاصة مهارات وخبرات المراقبين من مناطق جغرافية مختلفة والتي تعد أمراً هاماً في مراجعة عملاء لهم فروع دولية (متولي، ٢٠١٣)؛ (رويشد، ٢٠١٦).

د. يؤدي قيام أكثر من مراقب حسابات بمراجعة القوائم المالية إلي تجنب الأثر السلبي المحتمل من تغيير مراقب الحسابات، والمتمثل في فقد خبرة ومعرفة والفهم الجيد لطبيعة أعمال ونشاط الشركة وبالتالي تتجنب الشركة الجانب السلبي من تدوير المراقبين، كما تساعد على خفض تكاليف الخبرة الناتجة من التدوير الإلزامي للمراقبين وبالتالي التأثير الإيجابي على جودة عملية المراجعة (Zerni et al., 2012)

ه. تحسين مستوي الأداء المهني وزيادة جودة أداء المراجعة، حيث يتم في ظلها أداء كل مكتب كل مهام المراجعة بشكل مستقل عن الآخر؛ وبالتالي يسعي كل مكتب من المكتبين القائمين بالمراجعة إلي التحسين المستمر لمستوي جودة أداء المراجعة (مندور، ٢٠٢٠).

**٤. عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة المزدوجة:**

تتمثل عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة المزدوجة فيما يلي:

أ. ارتفاع أتعاب المراجعة وعدم تحقق المرجو منها الأمر الذي يؤدي لعدم اقتناع الشركات بجدوى التطبيق؛ حيث أنه كلما زادت عوائد التطبيق المتمثلة في جودة الأرباح وجودة المراجعة عن تكلفة التطبيق المتمثلة في أتعاب المراجعة كلما كان قرار التطبيق صائب (Velte and Azibi, 2015).

ب. زيادة مستوي التعقيد بالنسبة للعميل، حيث تكون غدارة الشركة محل المراجعة مطالبة بتلبية مطالب أكثر من مراقب حسابات، والأكثر من ذلك أن آراء مراقبي الحسابات قد تتباين حول العديد من القضايا والمشاكل المحاسبية الأمر الذي يضع العميل في بعض الأحيان في موقف الحكم بين مراقبي الحسابات في بعض هذه القضايا الخلافية، وهذا أمر قد يكون له تأثير سلبي علي جودة عملية المراجعة (Lobo et al., 2017).

**٤/١/٣ مدخل المراجعة المشتركة:**

لقد ازداد الاهتمام بموضوع المراجعة المشتركة في أعقاب صدور تقرير اللجنة الأوروبية European Commission (EC) عام ٢٠١٠ بعنوان: Green Paper " Audit Policy: Lessons from The Crisis" وفي هذا التقرير جاءت الإشارة إلى المراجعة المشتركة من بين مجموعة من الأفكار والمقترحات التي تستهدف معالجة نقص ثقة أسواق المال والأعمال في مهنة المحاسبة والمراجعة عموماً في أعقاب الأزمة المالية العالمية (عبدالحميد، ٢٠١٤)، ومن هذه المقترحات: تغيير مراقب الحسابات، لجان المراجعة، وضع قيود على الخدمات بخلاف المراجعة المسموح لمراقبي الحسابات أن يقدموها لعملائهم، وأخيراً المراجعة المشتركة (EC, 2010).

**١. مفهوم مدخل المراجعة المشتركة:**

ظهر أداء المراجعة وفقاً لمدخل المراجعة المشتركة كحدث مثير للجدل على مستوى الممارسة المهنية وانتقل إلى الجانب الأكاديمي. فعلى الرغم من أن مفهوم المراجعة المشتركة متعارف عليه منذ عقود مضت سواء عالمياً أو محلياً، إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أدت إلى زيادة الاهتمام المهني والأكاديمي بمدخل المراجعة المشتركة كأحد الوسائل التي تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات من قبل مهنة المراجعة وممارسيها (يوسف، ٢٠١٥).

وتعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المراجعة المشتركة وكانت جميعها يدور حول اعتبار المراجعة المشتركة تتضمن قيام اثنين (أو أكثر) من مكاتب المراجعة المستقلة بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل والالتزام بآلية الرقابة المتبادلة، وإصدار تقرير مراجعة موحد يوقعا عليه سوياً، ويكونان مسئولين بالتضامن عن المعلومات الواردة بتقرير المراجعة وعن الأخطاء التي لم تكتشف (حسين، ٢٠١٩؛ الهريدي، ٢٠١٥؛ إبراهيم، ٢٠١٨).

وقد أشارت دراسة كلاً من ((Baldouf and steckel, (2012); Lesage et al., (2012) إلى أن مفهوم المراجعة المشتركة يتركز على قيام مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد وأهم ما يميزها هو تقسيم إجراءات وأعمال المراجعة بناءً على التخطيط المشترك المعد مسبقاً من قبل المراقبين وذلك بهدف إصدار تقرير مراجعة مشترك.

وذكرت دراسة Zerni et al., (2012) أن المراجعة المشتركة تعني تكليف اثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة لا يوجد ارتباط بينهما بالقيام بعملية مراجعة القوائم المالية لعميل واحد حيث يشتركا معاً في إبداء رأي موحد في القوائم المالية للعميل والتوقيع على تقرير واحد، وبالتالي يكون كل المراقبون مسئولون مسئولية تضامنية عن رأي المراجعة الوارد بالتقرير.

وأقرت دراسة Sakel et al., (2012) أن المراجعة المشتركة شكل متقدم للحكم على القوائم المالية وأسلوب مدعم للمراجعة عند إبداء الرأي، والذي يعزز عمليات المراجعة ويدعم استقلال المراقبين وقدرتهم على التصدي للخلافات مع إدارات الشركات محل المراجعة، كما تسمح المراجعة المشتركة بتوحيد الفكر والتعاون والانسجام المهني والمناقشة المتبادلة بين مراقبي الحسابات المكلفين بها.

ويتضح من التعريف السابق للمراجعة المشتركة انها تعتمد على مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المراجعة الفردية، وتتمثل تلك المقومات في الآتي:

أ. المشاركة بين اثنين (أو أكثر) من مراجعي الحسابات المستقلين.

ب. المسئولية التضامنية عن المعلومات الواردة بتقرير المراجعة، وعن الأخطاء التي لم تكتشف.

ج. تطبيق آلية الرقابة المتبادلة.

د. عقد جلسات العصف الذهني.

ه. إعداد تقرير مراجعة واحد.

وتتميز المراجعة المشتركة بأنها تؤدي إلي تحسين جودة المراجعة وذلك لأنها تسهم في تدعيم استقلالية مراجعي الحسابات (Lobo et al., 2014). وتعمل على تلافي مشكلة الالتزام بقاعدة التغيير الإلزامي لمراجع الحسابات لأنها تعمل على المحافظة على الخبرة التي اكتسبها المراجع في مجال نشاط العميل، كما تساعد المراجعة المشتركة على الحد من مشكلة تركيز سوق خدمات المراجعة في يد شركات المراجعة الأربعة الكبرى (Big 4) وتشجيع الشركات المتوسطة والصغرى على التوسع والنمو (Lobo et al., 2014).

ويتم تطبيق المراجعة المشتركة علي نحو إلزامي وعلي نحو اختياري، ويقصد بالمراجعة المشتركة الإلزامية: أن تطبيق المراجعة المشتركة في الشركات يتم بحكم القانون المنظم لهذه الشركات، أو كشرط أساسي لاستمرار نشاطها، وبذلك نجد أن هذا المدخل يعطي شرعية استقلالية وسلطة أكبر للمراجعين، الأمر الذي يدعم قيامهم بمهامهم المخصصة لهم بكفاءة، وبالرغم من ذلك فقد يكون تنفيذ المراجعة المشتركة في ظل هذا المدخل مجرد استيفاء للشكل فقط.

أما المراجعة المشتركة الاختيارية فيقصد بها أن يتم تطبيق المراجعة المشتركة مع عدم وجود إلزام قانوني لذلك، ويترك الاختيار للشركة لتقرر مدي حاجتها إلي التطبيق، وبذلك فإنه كلما كان هناك قدرة علي اختيار تطبيق المراجعة المشتركة، كلما كان هناك فعالية في أداء المراجعين لمهامهم وأعمالهم (حسين، ٢٠١٩).

**٢. آليات المراجعة طبقا لمدخل المراجعة المشتركة:**

مدخل المراجعة الخارجية المشتركة عبارة عن "أسلوب لأداء عملية المراجعة الخارجية للقوائم المالية للعميل محل المراجعة عن طريق اشتراك اثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المستقلين عن بعضهم البعض، حيث يقوم أعضاء فريقي المراجعة المشتركة بالتخطيط المشترك لعملية المراجعة، وتقسيم العمل بينهما، وتنفيذ كل شريك للمهام المتفق عليها، من أجل إصدار تقرير مراجعة مشترك يتضمن توقيع كلا منهما بشأن الرأي الفني المحايد بشأن القوائم المالية للعميل محل المراجعة، في ضوء

تقسيم تكاليف وأتعاب عملية المراجعة بينهما، بالإضافة إلي تحمل كل مراقب حسابات لمسئولية تضامنية بشأن الرأي الفني الوارد بتقرير المراجعة" (محمود، ٢٠١٧).

ويعد معيار المراجعة الهندي (SA No. 299) الصادر عن المجمع الهندي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٦، هو أول معيار يتناول مسئوليات مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة، إذ تضمن ذلك المعيار عدة إرشادات توجيهية لمراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة، من أهمها أن كل مراقب حسابات يتحمل بصورة منفردة، مسئولية القرارات التي يتخذها بشأن طبيعة، وتوقيت، ونطاق إجراءات المراجعة التي يجب ان يؤديها فيما يتعلق بعمل المراجعة المخصص له، مع العلم أن تلك المسئوليات لا يُسأل عنها المراقبون الآخرون؛ كما يجب أن يفترض كل مراقب قيام المراقبين الآخرين بأداء أعمال المراجعة الخاصة بهم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وبالتالي ليس من الضروري أن يقوم كل مراقب بفحص أعمال المراجعة التي ينجزها المراقبون الآخرون أو أداء أي اختبارات إضافية أخري، لاختبار ما إذا كانت أعمال المراجعة التي ينجزها المراقبون الآخرون تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها أم لا؛ وأخيراً يجب على جميع المراقبين الاتفاق فيما بينهم علي نوع الرأي الذي يجب إبداؤه وإصدار تقرير مراجعة موحد، ولكن في حالة وجود اختلاف في الرأي فيما بينهم يجب علي كل مراقب إبداء رأيه منفردا من خلال إصدار تقرير منفصل.

تناولت العديد من الدراسات مثل دراسة كل من Deng et al., (2014); Bedard et al., (2012); Sakel et al., (2012) أشكال المراجعة المشتركة. حيث يمكن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة من خلال أحد الأشكال التالية على:

١- تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من (Big4).
٢- تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتب من (Big4) ومكتب من (Non Big4).
٣- تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من (Non Big4).

وأوضح Deng et al., (2014) بأنه بعد قبول عملية المراجعة من قبل مراقبي الحسابات، فإن كلا المراقبين يتفقون أولاً على تخصيص عملهما وتقسيم عملية المراجعة فيما بينهما، ثم تبدأ عملية مراجعة البيانات والقوائم المالية للعميل محل المراجعة في وقت واحد، ثم بعد الانتهاء من الجزء المخصص لكل مراقب يجب عليه التحقق من الاستنتاجات التي توصل لها المراقب الآخر من خلال مراجعة ملفات العمل الخاصة بعملية العمل الخاصة بعملية المراجعة، وفي النهاية يوقع كل مراقب على تقرير المراجعة الكلي للبيانات والقوائم المالية وليس فقط على العمل الذي قام به، وفي حالة إذا رفض أحد المراقبين التوقيع على تقرير المراجعة فإنه لا يمكن نشر هذا التقرير.

ومن ثم يرى الباحثين أن هناك أهمية كبرى للتنسيق والتعاون بين كلا المراقبين عند تخطيط عملية المراجعة وجمع الأدلة وأداء الاختبارات وصولاً إلى إعداد تقرير المراجعة، وبما أن المسئولية مشتركة ويحاسب عليها كلاهما فمن ثم لا يمكن لأحد المراقبين أن يتنصل من مسئوليته عن الجزء الذي

قام المراقب الآخر بتأديته، فعليه أن يتأكد من جودة العمل الذي قام به المراقب الآخر حتى يمكن إبداء رأي موحد في القوائم المالية للعميل يحمل توقيعهما.

وفي الكويت أصبحت المراجعة المشتركة إلزامية منذ عام ١٩٩٤ للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (الكويت، ١٩٩٤، المادة ١٦١).

وفي عام ٢٠١٢ صدر مرسوم بقانون رقم (٢٥) بإصدار قانون الشركات والذي ألغي قانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠، حيث أشارت المادة رقم (٢٥٨) من القانون إلى أنه يكون لشركة المساهمة العامة مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العامة العادية بعد موافقة بنك الكويت المركزي بالنسبة للشركات الخاضعة لرقابته (مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢).

وقد صدر قانون الشركات رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤ والذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩٥ بضرورة أن يتم مراجعة القوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الكويتية بواسطة إثنين من مراقبي الحسابات المستقلين (نخال، ٢٠١٨، ص ٢٨٧).

**٣. مزايا مدخل المراجعة المشتركة:**

تتمثل مزايا تطبيق المراجعة المشتركة فيما يلي:

أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة كل من Benali, (2013); Lobo et al., (2017); Bedard et al., (2012) إلى الآثار الإيجابية أو المزايا التي يحققها مدخل المراجعة المشتركة والتي تميزها عن المراجعة الفردية، والتي يمكن تناولها في النقاط التالية:

أ. الحد من تركز سوق المراجعة حيث عرفت دراسة Benali, (2013) التركز بأنه سيطرة وحيازة عدد محدود من مكاتب المراجعة على أعلى نسبة سوقية في محاولة لتحقيق الاحتكار التام أو شبه التام لسوق خدمات المراجعة، وهو أمر تتسم به أسواق دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأعتبر بيان الاتحاد الأوروبي أن قيام الشركات بتعيين اثنين مراقبين على أن يكون أحدهما من غير الأربعة الكبار يترتب عليه الحد من تلك الظاهرة بتشجيع مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة وتقليص نصيب الأربعة الكبار في السوق، حيث تعد فرنسا التي تطبق المراجعة المشتركة الإلزامية صاحبة السوق الأقل تركزاً مقارنة بغيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

ومن ثم تعد المراجعة المشتركة أداة جيدة للحد من تركز السوق والحد من استغلال وسيطرة الأربعة الكبار على السوق.

ب. تعزيز استقلالية مراقب الحسابات، حيث أشارت دراسة Lobo et al., (2017) إلى أن المراقبين المشتركين الذين يتقاسمون أتعاب المراجعة المشتركة بشكل متوازن ويتحملوا مسئولية الرأي الوارد في تقرير المراجعة بشكل تضامني هم أكثر استقلالية من المراقبين خلال عملية المراجعة الفردية، ويرجع ذلك إلى أن المراقبين المشتركين يتبع أحدهما عمل الآخر وأنهما لديهما معاً الفاعلية لمقاومة ضغوط المديرين والملاك، حيث أنه من غير المحتمل أن كلا المراقبين سواءً

كانوا (Big4) أو (Non Big4) سوف يخضعان في آن واحد لضغوط العملاء ولا يذكران في التقرير الثغرات التي تم اكتشافها، كما أكدت دراسة (متولي، ٢٠١٣) على وجود علاقة إيجابية بين المراجعة المشتركة واستقلالية المراقبين وأنها تحسن من كفاءة وفعالية استقلالهم لأنه من المكلف جداً بالنسبة للشركات محل المراجعة الراغبة في الحصول على تقارير مراجعة احتيالية أن تدفع لاثنين مراقبين معاً في وقت واحد، كما أن هناك صعوبة أن يقبل المراقبين الاثنين معاً فربما يرفض أحدهما بعكس التأثير على مراقب واحد يعد أمراً أكثر سهولة.

ج. تحقيق المسئولية التضامنية حيث يتميز مدخل المراجعة المشتركة بوجود إشراف تبادلي على كافة إجراءات المراجعة من قبل كل مراقب حسابات على الآخر، حيث أن المراقب في عملية المراجعة المشتركة مسئول عن عمل المراقب الآخر ولا يمكن أن يدعى جهله بالعمل المؤدى من قبل المراقب الآخر، فينبغي على كلاً منهما بصورة فردية التأكد من أن عملية المراجعة بكافة خطواتها وإجراءاتها تمت وفقاً للخطة الموضوعية مسبقاً، وكذلك التأكد من كفاية وسلامة الأدلة التي تم جمعها من كلاهما (Baldauf and steckel, 2012).

د. تحسين نوعية عمل مراقبي الحسابات أثناء أداء عملية المراجعة، ويرجع السبب في ذلك إلى تنوع خبرات مراقبي الحسابات والاستفادة منها للاطلاع على الأساليب المتطورة في المراجعة وخاصة مهارات وخبرات المراقبين من مناطق جغرافية مختلفة والتي تعد أمراً هاماً في مراجعة عملاء لهم فروع دولية (متولي، ٢٠١٣)؛ (رويشد، ٢٠١٦).

ه. تفعيل آلية تدوير مراقبي الحسابات، حيث أنه عن طريق تعيين اثنين مراقبين من مكاتب مراجعة مختلفة يمكن للشركة محل المراجعة تدوير أحد المراقبين والاحتفاظ بالآخر ذو المعرفة والفهم الجيد لعمليات ونشاط الشركة وبالتالي تتجنب الشركة الجانب السلبي من تدوير المراقبين، كما تساعد على خفض تكاليف الخبرة الناتجة من التدوير الإلزامي للمراقبين وبالتالي التأثير الإيجابي على جودة عملية المراجعة (Zerni et al., 2012)

و. تدعيم جودة عملية المراجعة للمكاتب الصغيرة والمتوسطة (Non-Big 4) حيث أن مشاركة المكاتب الكبرى في عملية المراجعة مع المكاتب الصغيرة والمتوسطة يؤدى إلى اكتساب الأخيرة الخبرات والتعرف على أساليب جديدة للمراجعة وهو ما يزيد من فعالية المكاتب الصغيرة والمتوسطة حيث يصبح لديها القدرة على إقناع عملاء جدد بمراجعة شركاتهم وذلك عن طريق استغلال مشاركتها للمكاتب الكبرى في عملية المراجعة للدلالة على قدرتها على إتمام عملية المراجعة بكفاءة وجودة عالية مما يدعم من استمرارها وزيادة المنافسة في سوق المراجعة (Zerni et al., 2012); (Deng et al., 2014).

ز. زيادة دقة تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى زيادة المسئولية القانونية والأخلاقية للمراقبين المشتركين عن نتائج عملية المراجعة، حيث أن التقرير الذي يوقع عليه اثنين مراقبين من مكاتب مراجعة مختلفة يحمل إشارة بمصداقية وثقة أكبر مقارنة بالتقرير الذي يوقع عليه مراقب واحد وذلك لأن الرأي الوارد بالتقرير يحمل موافقة كل المراقبين وفي حالة الاختلاف بينهم في الرأي يتم الاستعانة بمراقب ثالث للفصل بينهم وتأييد الرأي الصحيح لأي منهما، كما تؤدى المراجعة المشتركة إلى تحمل كلا المراقبين مخاطر المراجعة الإضافية الناشئة عن احتمال فشل المراقب الآخر في أداء حصته من مهام عملية المراجعة وهو ما يحمل كل مراقب مسئولية أكبر، ومن ثم

يؤدى إلى زيادة ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين والرأي العام في القوائم المالية للشركة وهو ما يؤثر إيجابياً على أسعار أسهم العميل (Zerni et al., 2012).

ح. زيادة الثقة في المعلومات التي أفصحت عنها تلك الشركات. وبالتالي الحصول علي مزايا تمويلية تتمثل في انخفاض تكلفة التمويل (Al-Hadi et al., 2017).

ط. إضعاف علاقة الارتباط أو الاعتماد الاقتصادي بين مراقب الحسابات والعميل، كذلك خفض احتمالية التواطؤ بين مراقب الحسابات والعميل، والتي ترتفع احتمالية حدوثها في ظل علاقة المراجعة الفردية، وتنخفض تلك الاحتمالية بزيادة عدد أطراف تلك العلاقة (Baldauf and Steckel, 2012; Sakel et al., 2013).

**٤. عيوب ومشاكل تطبيق مدخل المراجعة المشتركة:**

على الرغم من المزايا التي يحققها مدخل المراجعة المشتركة إلا أن الأمر لا يخلو من عدد من السلبيات أو المشاكل المحتملة لها والتي لخصتها بعض الدراسات في النقاط التالية:

أ. غياب التوزيع المتوازن لمهام عملية المراجعة يعد من معوقات تطبيق المراجعة المشتركة، حيث تشير دراسة (متولي، ٢٠١٣) إلى أن غياب التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة المشتركة وهيمنه أحد المراقبين على عملية المراجعة تفقد المراجعة المشتركة مزاياها المرجوة في تحقيق جودة عملية المراجعة وتجعلها غير فعالة.

ب. صعوبة وتعقد عملية اختيار مراقبي الحسابات خاصة للشركات الكبيرة، ويرجع ذلك إلى اتصاف سوق المراجعة بمحدودية الخيارات المتاحة للعميل عن اختيار المراقبين وذلك لقلة عدد مكاتب المراجعة التي يستطيع العميل الاختيار بينها، فمن المتعارف عليه عدم قيام الشركات الكبيرة باختيار نفس مكاتب المراجعة التي يقوم منافسها الرئيسي بالتعامل معها، فإذا كان المنافس الرئيسي للشركة يتعامل مع مكتبين من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار إذاً في حالة إذا أرادت الشركة تعيين اثنين مراقبين من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار ففي هذه الحالة لا يوجد أمامها خيار سوى اختيار المكتبين الآخرين (متولي، ٢٠١٣).

ج. تعقد عملية المراجعة بالنسبة للمراقبين أيضاً، حيث يمكن أن يكون هناك مشاكل في التواصل والتنسيق بين مراقبي الحسابات وقد تحدث مشاكل بينهم عند تقسيم مهام المراجعة، وقد يحدث في بعض الحالات أن يكون هناك عدم تعاون أو تكامل بين المراقبين حيث أنه قد يكون من الصعب لمنشأتي مراجعة متنافسين أن تتعاونا معاً عند القيام بأعمال المراجعة المشتركة مما يؤدى إلى التأثير سلباً على جودة العمل وإعاقة التعاون اللازم وتبادل المعلومات بين المراقبين وربما يصل الأمر إلى وجود مساومات بينهما بما يؤدى إلى تقليل جودة المراجعة.

د. تأخر إصدار تقارير المراجعة، نظراً لوجود قضايا خلافية بين مراقبي الحسابات حول العديد من القضايا المحاسبية وعدم وجود معيار يوضح آليات حسم تلك القضايا الخلافية خاصة في بعض الدول حديثة العهد بتبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات.

**٢/٣ مفهوم القدرة الإدارية:**

اجتهد العديد من الباحثين في مجالات مختلفة في محاولة إيجاد تعريف للقدرة الإدارية. ففي مجال الإدارة الإستراتيجية أكد Teece et al., (1997) على أنه قد يكون لبعض المديرين التنفيذيين القدرات الإدارية التي تساعد في تغيير إستراتيجيات الشركات. واستناداً إلى تلك النظرة، فقد عرف Adner & Helfat, 2003) القدرة الإدارية على أنها "القدرات الفنية التي تمكن المديرين التنفيذيين من تكوين الموارد التنظيمية والكفاءات بشكل متزامن، كما عرف (Hitt et al., (2001) Kor, (2003)) القدرة الإدارية على أنها "المعرفة، والخبرات الشخصية للمدراء التنفيذيين، وهذه النظرة إلى القدرة الإدارية على أنها تتكون من المعرفة والمهارة والخبرات التي تتجسد في الأفراد تتفق إلى حد كبير مع وصف رأس المال البشري" (Becker, 1964; Schultz, 1961).

وقد استخدم Hessian, (2018) مصطلح "القدرة الإدارية" للإشارة إلى قدرة المديرين على تكوين، وتوسيع، وتعديل موارد الشركة.

وقد قام Adner & Helfat, (2003) بتوسيع نطاق مصطلح القدرة الإدارية ليشير إلى القدرات الإدارية التي لا تؤثر فقط على البيئة الداخلية للشركة وإنما تؤثر أيضا على البيئة الخارجية لها، كما أضاف (Holcomb et al., 2009) إلى أن القدرة الإدارية بوجه عام تمثل المعرفة والمهارة والخبرة التي تنتج قيمة لأي شركة.

وفي مجال المحاسبة والتمويل القدرة الإدارية هي قدرة المديرين على تحديد التغيرات في البيئة التشغيلية للشركة، وقد أشار كل من (Fama, 1980; Milbourn 2003) إلى السمعة الإدارية على إنها مدى أدارك أسواق رأس المال إلى القدرة الإدارية للمدراء، وأشار Demerjian et al., (2012) إلى القدرة الإدارية على إنها القدرة الكامنة والموهبة الإدارية والدوافع وشخصية المديرين التنفيذيين، وأن السمعة هي تقييم الأطراف الخارجية لهذه العوامل بما يتوافر لهم من معلومات متاحة وفي النهاية يفترض أن تؤدى القدرة الإدارية الحقيقية إلى تحسين السمعة بمرور الوقت ولذلك يتم استخدام مصطلح القدرة الإدارية والسمعة الإدارية على أنها مصطلحات تعطى نفس المعنى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرف Demerjian et al., (2012) القدرة الإدارية على إنها مدى كفاءة المديرين في توليد الإيرادات من الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة.

ومما سبق يتضح للباحثين أن القدرة الإدارية هي الخبرات اللازمة والمعرفة التي تمكن المديرين من تكوين وإدارة موارد الشركة بكفاءة والقدرة على تحديد وإدارة التغيرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية والتي تؤدى في النهاية إلى زيادة قدراتهم على قيادة الشركات من أجل خلق القيمة.

**١/٢/٣ أهمية القدرة الإدارية:**

ينظر إلى القدرة الإدارية على أنها أحد العوامل الأساسية لنجاح أعمال الشركات في أسواق رأس المال حيث يستطيع المديرين الأعلى قدرة تحديد التغيرات الاقتصادية لشركاتهم، كما يستطيع

المديرين الأعلى قدرة نقل القيمة الحقيقية لشركاتهم إلى الأطراف الخارجية بشكل أكثر مصداقية وبالتالي تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تواجه أسواق رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، تعد القدرة الإدارية عامل في تحديد السياسات المالية والتمويلية في الشركة حيث تستطيع الشركات التي يتوافر لديها المديرين الأعلى قدرة إدارية من الدخول إلى أسواق رأس المال بشكل أكثر سهولة والذي يؤثر بدوره على السياسات المالية للشركة.

ويكون للمديرين نفوذاً Force على قرارات الشركة كالقرارات الاستثمارية وقرارات التمويل والقرارات التشغيلية. ويتولد الحافز لدى المديرين الأفضل سمعة إدارية لحماية سمعتهم عن طريق تحسين أداء الشركة، وبالنظر إلى تأثير القدرة الإدارية على أداء الشركة فقد أكد Jensen and Fuller, (2002) على أن القدرة الإدارية هي محدد رئيسي لنجاح وبقاء الشركة في الأجل الطويل، وتوصل Chemmanur et al., (2005) إلى أن الشركات التي لديها إدارة ذات جودة مرتفعة لديها أداء تشغيلي قوي على المدى الطويل بعد عملية الطرح الأولي لأسهمها، وعائد أعلى على المدى الطويل، واعتبر Agarwal et al., (2007) أن الإدارة الجيدة تعمل على تحسين قيمة الشركة حيث إن الشركات المدارة بشكل جيد يكون لديها ربحية أعلى، وقادرة على الحفاظ على الأداء التشغيلي الجيد لفترة زمنية أطول، كما تتم مكافأتها من خلال حصولها على أعلى تقييمات في أسواق رأس المال كما يستطيع المديرين الأفضل قدرة إدارة الشركات التي تعمل في ظل أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً (Demerjian et al., 2013).

وتعمل القدرة الإدارية للمدراء على تخفيض مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الموكل (المستثمرين) والوكيل (المديرين)، حيث يسعي المديرين الحصول على أموال ومنافع نظير إدارتهم للشركة في حين يجب على الشركة تكوين سمعة من أجل توليد الأرباح وإعادة دفع هذه الأرباح إلى المستثمرين وبالتالي تحسين حوكمة الشركات (Fama, 1980; Holmstrom et al., 1986; Holmstrom(1999) وأشار Chemmanur et al., (2009) إلى أن المديرين الأعلى قدرة قادرين على اختيار أفضل المشروعات التي تمنح أعلى صافي قيمة حالية وبالتالي اختيار أفضل المشروعات نجاحاً والتي تحقق أعلى نتائج ممكنة والتي ينتج عنها زيادة استثمارات الأرباح المستقبلية.

كما تعمل القدرة الإدارية على تحسين البيئة المعلوماتية للشركة من خلال زيادة تدفق المعلومات المتاحة لدى المديرين الأفضل سمعة إدارية عن الشركة إلى أسواق رأس المال حيث يتولد الحافز لدى المديرين الأعلى قدرة إلى إطلاع أسواق رأس المال بالفرص الاقتصادية المتاحة أمام الشركة لحماية سمعتهم. بالإضافة إلى قدرة المديرين على تجميع المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في تكوين التقديرات المستقبلية والتي تنعكس على جودة التقارير المالية مما يشير ذلك إلى زيادة شفافية الشركة مع القدرة الإدارية للمدراء، ومن منظور المستثمرين تزداد قيمة الشركة مع القدرة الإدارية للمدراء، وبالتالي تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، مما يعني ذلك أن القدرة الإدارية تعد مؤشراً لمساعدة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

### ٣/٣ الإدارة الحقيقية للأرباح:

يعتمد هذا النوع من الأساليب على استغلال قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات في التأثير على الأرباح، ووفقاً لذلك يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح من خلال استخدام ثلاثة وسائل كما يلي (بوسنة، ٢٠١٢، ص ١٠٢؛ علي، ٢٠١٧):

**١. إدارة المبيعات والمشتريات:**

بالنسبة لإدارة المبيعات فإن الإدارة تهدف من ممارسة إدارة الأرباح إلى تحسين صورة المبيعات في قائمة الدخل، عن طريق زيادة المبيعات بصورة غير اعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة. أما بالنسبة لإدارة المشتريات فإن الإدارة تهدف إلى تخفيض تكلفة البضاعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح (الجلبي، ٢٠٠٩، ص ٣٨).

**٢. إدارة المصروفات الاختيارية:**

تعمل المؤسسة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف القابلة للتحكم مثل مصاريف الإعلان، والبحث والتطوير بشكل غير اعتيادي في نهاية السنة الحالية، ليتم تحميلها على السنة التالية حيث تظهر السنة الحالية بمصاريف أقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي (معراج وآدم، ٢٠١٢، ص ١٠).

**٣. إدارة الإنتاج:**

يمكن للإدارة القيام بممارسات إدارة الإنتاج من خلال تسريع معدل الإنتاج بشكل مغالي فيه مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الثابتة وبالتالي تخفيض متوسط تكلفة الوحدة، في نفس الوقت يترتب على زيادة الإنتاج زيادة في المخزون مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، إلا أن زيادة المخزون بشكل مغالى سيؤدي إلى تحمل المؤسسة لتكاليف تخزين مرتفعة، من ناحية أخرى سيتعرض المخزون لخطر التلف خاصة إذا عجزت المؤسسة عن تصريفه (بوسنة، ٢٠١٢، ص ١٠٣).

### ٤/٣ العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في ظل المداخل المختلفة للمراجعة الخارجية (تطوير فروض البحث):

من ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح ودور مدخل المراجعة الخارجية في ضبط هذه العلاقة يمكن للباحثين استنباط هذا الدور أو التأثير لاختلاف مدخل المراجعة الخارجية المستخدم علي علاقة القدرة الإدارية بممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة التي بحثت في دور مداخل المراجعة في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وكذلك الدراسات التي اختبرت دور مداخل المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة بوجه عام. فإثبات العديد من الدراسات الدور الإيجابي لمداخل المراجعة في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح (علي، ٢٠١٥؛ مندور، ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠١٨؛ يوسف، ٢٠١٥) يعني ضمنياً الدور الإيجابي لاختلاف مداخل المراجعة في الحد من السلوكيات السلبية الانتهازية للإدارة والناتجة عن قدرة إدارية للمديرين ومن ثم الأثر المعنوي لمداخل المراجعة في ضبط العلاقة بين القدرة الإدارية

وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وهذا ما أثبتته بصورة مباشرة دراسة (Mawardi, 2017) والتي هدفت إلي اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية علي العلاقة بين القدرات الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، باستخدام بيانات عينة مكونة من (٣٥٥) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا، واظهرت النتائج ان حجم المعرفة ومهارات الممارسة الإدارية لها تأثير معنوي علي جودة المراجعة الخارجية، وأن حجم مكتب المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي علي جودة المراجعة؛ وأن جودة المراجعة لها تأثير سلبي ومعنوي علي ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح؛ وأن حجم مكتب المراجعة يعد متغير ذو تأثير معنوي علي العلاقة بين القدرات الإدارية للمديرين وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح؛ وأخيراً فإن فترة الارتباط بين المراجع والعميل ليس لها تأثير علي العلاقة بين القدرات الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح. ولاختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية يمكن للباحث صياغة الفرض الرئيسي لهذ البحث كما يلي:

**H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختلاف نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.**

### ١/٤/٣ العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات إدارة الأرباح.

يواجه المديرون التنفيذيين ضغوطاً لتجنب تحقيق خسائر، أو تجنب انخفاض الأرباح المحاسبية عن الفترات السابقة، أو تجنب تحقيق ما يطلق عليه بمفاجئة العوائد السلبية Negative Earnings Surprise (انخفاض الأرباح المحاسبية المعلن عنها عن توقعات المحللين الماليين (skinner and Sloan, 2002; Payne and Thomas, 2003; Gore, et al., 2007)

وأحد الأسباب الممكنة لتفسير رغبة المديرين في تحقيق الحد الأدنى من الأرباح المحاسبية Earnings Thresholds لمقابلة معايير تقييم الأرباح المحاسبية (كالإعلان عن أرباح محاسبية موجبة، والحفاظ على الأداء الحالي للشركة، أو مقابلة توقعات المحللين الماليين)، هو اعتماد أصحاب المصالح Stakeholders على هذه المعايير لتقييم أداء إدارة الشركات، كما تكافئ أسواق رأس المال الشركات التي تقوم بتحقيق أو التغلب على معايير تقييم الأرباح المحاسبية المطلوبة Benchmarking، وبالنظر إلى أهمية هذه المعايير لتقييم الأرباح المحاسبية، فنجد أنه ليس من المفاجئ قيام المديرين بإدارة الأرباح لأعلى (زيادة الأرباح) من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح (المحاسبية، الحقيقية) لتحقيق الأرباح المستهدفة.

في الواقع يحصل المديرين التنفيذيين على تعويضات مرتفعة (الحوافز وكل ما يحصل عليه المديرين) إذا ما تم النظر إليهم بأن لديهم سمعة إدارية قوية (Demerjian et al., 2012)، وقد يتولد الدافع لدى المديرين الأعلى قدرة لتجنب ممارسات إدارة الأرباح إذا توقعوا أن هذه الممارسات ستؤدى إلى تشويه سمعتهم الإدارية في أسواق العمالة الإدارية (Rajgopal et al., 2006; Graham et al., 2012; Falato et al., 2012) وعلى الجانب الأخر، قد يكون المديرين الأعلى قدرة أكثر انشغالاً بسمعتهم الإدارية مما يدفعهم ذلك إلى التصرف بطرق انتهازية لحماية سمعتهم الإدارية (Malmendier and Tate., 2012)، أو للحصول على منافع خاصة كتعظيم عائدات مبيعات أسهمهم في الشركات

القائمين بإدارتها أو لإرسال إشارات إلى أسواق العمالة الإدارية في حين إنهم لا يزالوا يقدموا عوائد مرتفعة إلى المساهمين مقارنة بالمديرين الأقل قدرة (Demerjian et al., 2012). وحديثاً توصلت دراسة Demerjian et al., (2013) إلى وجود تأثير إيجابي للقدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، واستخلصت هذه الدراسة أن المديرين الأعلى قدرة هم أفضل في تجميع المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء التقديرات المستقبلية بشكل أكثر مصداقية والتي تنعكس على جودة الأرباح المحاسبية (Demerjian et al., 2013)، ولم يتحقق Demerjian et al., (2013) من احتمال قيام المديرين الأعلى قدرة بالقيام بممارسات إدارة الأرباح، فقد اعتمدت دراسة Demerjian et al., (2013) على أربعة مقاييس لجودة الأرباح المحاسبية وهي إعادة قياس الأرباح المحاسبية the existence of an earnings restatement، واستمرارية الأرباح the persistence of earnings، وأخطاء تقدير مخصص الديون المعدومة error in the bad debt provision، وجودة الاستحقاقات المحاسبية Accruals quality، والجدير بالذكر أن هذه المقاييس تتأثر بكل من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة التي تقدمها الإدارة Demerjian et al., (2013)، ومن المحتمل أن يقدم المديرين الأعلى قدرة أخطاء متعمدة وذلك إما للإشارة إلى معلومات خاصة عن الشركة إلى أسواق رأس المال أو للحصول على منافع خاصة من الشركة والمساهمين، وعلى الرغم من تقديم هذه الدراسة دليل على وجود تأثير للقدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية المتمثلة في المقاييس سالفة الذكر والمعبرة عن جودة الأرباح إلا إنه من المحتمل قيام هؤلاء المديرين بممارسات إدارة الحقيقية للأرباح. ومن هنا يتساءل الباحث عما إذا كانت تعد القدرة الإدارية للمدراء التنفيذيين هي أحد العوامل المؤثرة في ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

توصلت دراسة Francis et al., (2008) إلى وجود تأثير عكسي للقدرة الإدارية (مقاسة بتكرار المقالات التي تشيد بأداء مدير تنفيذي معين في الجرائد المالية التي تصدر عن بورصة Wall-Street) على جودة الأرباح المحاسبية المعبر عنها بنموذج جودة الاستحقاقات (Dechow and Dechev, 2002)، واستخلصت هذه الدراسة أن مجالس الإدارة تقوم بتعيين مدراء محددين (بعينهم) بسبب سمعتهم الإدارية وخبراتهم السابقة في إدارة العمليات التشغيلية في الشركات التي تعمل في ظل أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً وتقلباً (Francis et al., 2008)، وأشار Demerjian et al., (2013) إلى أن التأثير العكسي للقدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية التي توصلت إليها دراسة Francis et al., (2008) ترجع إلى طبيعة العمليات التشغيلية لهذه الشركات، وليس للمدراء التنفيذيين، حيث تؤثر الخصائص الرئيسية للشركة (كالحجم ، وتقلب المبيعات، وتقلب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، الدورة التشغيلية للشركات، الخسائر المحققة، الخسائر المحققة قبل طرح البنود الخاصة، التدفقات النقدية السالبة من النشاط التشغيلي) على مقياس جودة الاستحقاقات المحاسبية المعبر عن جودة الأرباح المحاسبية. وبالإضافة إلى ذلك يتأثر مقياس جودة الاستحقاقات المحاسبية بكل من الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المتعمدة، وأن العديد من الأخطاء غير المتعمدة لا يمكن تجنبها حيث إنها تنشأ من تعقيد البيئة التشغيلية للشركات (Dechow and Dechev., 2002)، كما انتقد Demerjian et al., (2013) نموذج (Dechow and Dechev., 2002) المعبر عن جودة الأرباح بالاستحقاقات المحاسبية من حيث أن ثبات المعامل المقدر للتدفقات النقدية بين جميع المشاهدات ينتج عنه قيم موجبة

للشركات التي تحقق تدفقات نقدية سالبة من النشاط التشغيلي (Ball and shivakumar 2006; Wysocki 2009) مما يشير ذلك إلى أن نموذج قياس جودة الاستحقاقات يحتوى على أخطاء في القياس والتي ترتبط بشكل منتظم مع الخصائص المرتبطة بكل شركة. وقد اتبع Demerjian et al., (2013) دراسة Ball and Shivakumar., (2006) التي قامت بتعديل نموذج جودة الاستحقاقات لكي يسمح لاختلاف المعامل المقدر للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي بين القيم الموجبة والسالبة للمشاهدات محل الدراسة، كما أعتمد Demerjian et al., (2013) على دراسة Wysocki, (2009) الذي لاحظ تأثر نموذج جودة الاستحقاقات بالخصائص الأساسية التي تختلف بين الشركات المختلفة (كالحجم وغيرها من الخصائص)، وتمكن Demerjian et al., (2013) من الوصول إلى التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية للمدراء التنفيذيين (المقاسة بدرجة القدرة الإدارية) على جودة الأرباح المحاسبية (المقاسة من خلال نموذج جودة الاستحقاقات المحاسبية) بعد الأخذ في الاعتبار الانتقادات السابقة لنموذج تقدير جودة الاستحقاقات والقيام بإجراء بعد التعديلات كإدراج بعض المتغيرات التي تعبر عن خصائص الشركة كالحجم والتقلبات في الدورة التشغيلية إلى النموذج. بالإضافة للسماح باختلاف معامل التقدير للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي بين القيم الموجبة والسالبة للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (Demerjian et al., 2013).

وأشار Demerjian et al., (2013) إلى أن المديرين الأعلى قدرة هم أكثر دراية بأعمال شركاتهم واتجاهات الصناعة وزيادة قدرتهم على تجميع المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في تكوين التقديرات المستقبلية الموثوق فيها، بالإضافة إلى كونهم أكثر دراية بقاعدة عملاء شركاتهم وحالة الاقتصاد الكلي عند تقدير مخصص الديون المعدومة، والعوائد المستقبلية المتوقعة من الأصول المسجلة وقدرتهم على فهم وتطبيق المعايير المحاسبية المعقدة (Demerjian et al., 2013). وبالتالي قد يكون المديرين الأعلى قدرة قادرين على القيام بممارسات عمليات إدارة الأرباح (المحاسبية، الحقيقية) بنجاح، فمثلاً قد يقوم المديرين الأعلى قدرة بتعجيل الإيرادات فقط في حالة تأكدهم من كفاية مبيعات الفترة التالية لتغطية المبيعات المعجلة وبالتالي تجنب التقلبات الكبيرة التي قد تحدث في الاستحقاقات وإعادة قياس الأرباح المحاسبية (Demerjian et al., 2013)، وبالإضافة إلى ذلك يرى الباحث أن المديرين الأعلى قدرة قد يعتمدوا على التكاليف المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح (المحاسبية، التلاعب بالأنشطة الحقيقية) لاختيار الأسلوب الأقل تكلفة، حيث تتحدد هذه التكاليف من خلال البيئة التشغيلية والمحاسبية للشركة (Zang, 2012)، وكما أشار Demerjian et al., (2013) سلفاً إلى أن المديرين الأعلى قدرة أكثر دراية بالعمليات التشغيلية الشركات والعوائد المستقبلية من الأصول المسجلة. بالإضافة إلى قدرتهم على فهم وتطبيق المعايير المحاسبية (Demerjian et al., 2013)؛ فبالتالي يفترض أن يقوم المديرين الأعلى قدرة بممارسات إدارة الأرباح بشكل أكثر نجاحاً (أي بشكل لا يمكن اكتشافه). بالإضافة إلى إتباع الأساليب الأقل تكلفة لممارسات إدارة الأرباح، فمثلاً يستطيع المديرين الأعلى قدرة استخدام تقديراتهم الفائقة عن الأداء المستقبلي للحد من إدارتهم للمستحقات في الحسابات التي يعتقدون إنهم يستطيعوا تغطيتها في الفترات المستقبلية، فقد يتم تعجيل المبيعات فقط في الفترات التي يتوقعون فيها زيادة المبيعات بشكل غير عادى في الفترة اللاحقة، وبالتالي تجنب الحاجة إلى خذل المستثمرين من خلال انخفاض المبيعات في الفترات التالية (Demerjian et al., 2012) وهذا التحليل ما أكدته دراسة

Demerjian et al., (2012) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المديرين الأعلى قدرة أقل استخداماً لإدارة الأرباح الكلية (المحاسبية، التلاعب بالأنشطة الحقيقية)، وعند دراسة أساليب إدارة الأرباح كل على حدا (المحاسبية، التلاعب بالأنشطة الحقيقية)، فتوصل Demerjian et al., (2012) إلى زيادة احتمال قيام المديرين الأعلى قدرة بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وانخفاض احتمال قيامهم بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (التلاعب بالأنشطة الحقيقية)، وبالرغم من اعتماد المديرين الأعلى قدرة على أساليب إدارة الأرباح المحاسبية إلى أن هذه الدراسة توصلت إلى وجود معدلات منخفضة من إعادة قياس الأرباح المستقبلية التي تتبع الفترات التي تم وصفها بأنها فترات إدارة الأرباح المحاسبية مما يشير إلى درجة من التطور في إستراتيجيات المديرين الأعلى قدرة لإدارة الأرباح المحاسبية، كما توصلت هذه الدراسة إلى انخفاض التكاليف المترتبة على قيام المديرين الأعلى قدرة بممارسات إدارة الأرباح بغض النظر عن الأسلوب المتبع لإدارة الأرباح (المحاسبية، الحقيقية، الاثنين معاً)، وتتفق هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Demerjian et al., (2012) حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود دليل علي قيام المديرين الأعلى قدرة بأنشطة تمهيد الدخل بشكل استباقي لتجنب انتهاك عقود الدين، كما توصلت إلى انخفاض التكاليف المترتبة على القيام بأنشطة تمهيد الدخل عند قيام المديرين الأعلى قدرة بهذه الأنشطة (على سبيل المثال انخفاض التقلبات في الاستحقاقات المحاسبية التي تؤثر على انخفاض معدل العائد على الأصول في المستقبل)، كما أيدت دراسة (Huang, 2013) هذه النتائج حيث توصلت إلى انخفاض العوائد السلبية المستقبلية المترتبة على القيام بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية عند قيام المديرين الأعلى قدرة بهذه الممارسات. ويمكن للباحثين من أجل اختبار هذه العلاقة في بيئة الاعمال الكويتية صياغة الفرض الفرعي الأول كما يلي:

**$H0_1$: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.**

### ٢/٤/٣ أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح:

مع اثبات العديد من الدراسات العلاقة المعنوية بين نوع مدخل المراجعة المستخدم وجودة المراجعة (Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2017) ومع تأكيد العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين جودة المراجعة والحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح (Johl et al., 2007؛ عيسي، ٢٠٠٨) يمكن للباحث استنباط وجود تأثير لنوع مدخل المراجعة علي قدرة الإدارة علي ممارسة الإدارة الحقيقية للأرباح. فقد توصلت العديد من الدراسات (Zang, 2012) إلى وجود أثر إيجابي لجودة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ نظراً لأن إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية أقل عرضة للمراجعة من قبل المراجعين؛ حيث تقتصر مسئولية المراجع الخارجي على توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأنها تعبر بصدق عن أنشطة الشركة الحقيقية وغير مطلوب منه تقييم دوافع الإدارة لاتخاذ قرارات متعلقة بأنشطة تشغيلية حقيقية (Graham et al., 2012; Burnett et al., 2012; Zang, 2012) وبالتالي؛ في حالة تقيد قدرة الإدارة على القيام بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية؛ نتيجة جودة المراجعة الخارجية؛ يميل المديرون نحو تفضيل أسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. وقد توصلت

الدراسات السابقة (Zerni et al., 2012; Haapamaki et al., 2012; Zerni et al., 2012; Bisogno and DeLuca, 2016) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يزيد من جودة المراجعة الخارجية؛ لذا يمكن القول بأن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وما يترتب عليه من تحسين جودة المراجعة الخارجية سوف يؤدي إلى التأثير على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

في حين توصلت دراسة (مندور، ٢٠٢٠) عدم وجود علاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقاسة بإدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمبيعات وإدارة الأرباح من خلال التلاعب بحجم الإنتاج وإدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمصروفات الاختيارية. ومن ثم؛ يتوقع الباحث وجود تأثير لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح. ويمكن للباحثين من أجل اختبار هذه العلاقة في بيئة الاعمال الكويتية صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:

**$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.**

## ٤. الدراسة التطبيقية:

### ١/٤ الهدف من الدراسة التطبيقية.

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في دراسة أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك من خلال اختبار الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

٢. دراسة أثر نوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

### ٢/٤ مجتمع وعينة وفترة الدراسة التطبيقية:

#### ١/٢/٤- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية فيما عدا قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك وذلك خلال الفترة من (٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢) وقد بلغت عدد الشركات المتداولة في البورصة لعام ٢٠١٩ عدد ١٤٣ شركة منهم عدد ٥٧ شركة تنتمي لقطاعي (البنوك والخدمات المالية والتأمين) وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من ٨٦ شركه (التقرير السنوي للبورصة الكويتية، ٢٠١٩، ص ص ٢٧-٢٨).

**٢/٢/٤ عينة الدراسة:**

سيتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

أ. أن تكون مدرجة وتم تداول أسهمها ولم توقف عن التداول في البورصة خلال فتره الدراسة.

ب. ألا تكون الشركة قد خضعت لتصفية أو اندماج أو قامت بزيادة أو تخفيض رأسمالها خلال فتره الدراسة.

ج. إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.

د. أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

وبناءً على ما سبق فقد قام الباحثين باختيار عينة مكونه من ٣٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل حجم العينة (٣٠ × ٣ سنوات = ٩٠ شركة) موضحة من خلال الجدول التالي.

**جدول (١)**

**أسماء شركات العينة**

| م | إسم الشركة | القطاع | نوع مدخل المراجعة |
|---|---|---|---|
| ١ | شركة المباني | العقار | مشتركة |
| ٢ | الشركة العربية العقارية | العقار | مشتركة |
| ٣ | الشركة الوطنية للتنظيف | صناعي | مشتركة |
| ٤ | شركة السينما الكويتية الوطنية | الخدمات الإستهلاكية | مشتركة |
| ٥ | شركة هيومن سوفت القابضة | صناعى | مشتركة |
| ٦ | أجيليتي للمخازن العمومية | الطاقة | مشتركة |
| ٧ | المجموعة البترولية المستقلة | الطاقة | مشتركة |
| ٨ | الشركة الوطنية العقارية | العقار | فردية |
| ٩ | شركة العقارات المتحدة | العقار | فردية |
| ١٠ | الإنماء العقارية | العقار | فردية |
| ١١ | شركة التمدين العقارية | العقار | فردية |
| ١٢ | شركة عقار للاستثمارات العقارية | العقار | فردية |

| م | إسم الشركة | القطاع | نوع مدخل المراجعة |
|---|---|---|---|
| ١٣ | الشركة التجارية العقارية | العقار | فردية |
| ١٤ | شركة الصالحية العقارية | العقار | فردية |
| ١٥ | الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية | السلع الرأسمالية | فردية |
| ١٦ | إيفا للفنادق والمجتمعات | الخدمات الإستهلاكية | فردية |
| ١٧ | شركة الصناعات الوطنية | صناعى | فردية |
| ١٨ | شركة أسمنت بورتلاند كويت | صناعى | فردية |
| ١٩ | شركة السكب الكويتية | مواد أساسية | فردية |
| ٢٠ | شركة الفنادق الكويتية | الخدمات الإستهلاكية | فردية |
| ٢١ | شركة الإتصالات المتنقلة | الإتصال | فردية |
| ٢٢ | سنرجى القابضة | الطاقة | فردية |
| ٢٣ | مركز سلطان للمواد الغذائية | الخدمات الإستهلاكية | فردية |
| ٢٤ | الشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة | الإتصال | فردية |
| ٢٥ | شركة الأنظمة الآلية | التكنولوجيا | فردية |
| ٢٦ | شركة ميزان القابضة | السلع الإستهلاكية | فردية |
| ٢٧ | الشركة المتكاملة القابضة | صناعي | فردية |
| ٢٨ | شركة النخيل للانتاج الزراعي | الخدمات الإستهلاكية | فردية |
| ٢٩ | الأولى للتسويق المحلي للوقود | الخدمات الإستهلاكية | فردية |
| ٣٠ | شركة التقدم التكنولوجي | الرعاية الصحية | فردية |

المصدر: من إعداد الباحثون.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات عينة الدراسة لديها نوعين فقط من مداخل المراجعة الخارجية وهم (مدخل المراجعة الفردية – مدخل المراجعة المشتركة)، بينما لم يتوصل الباحث لأي شركة تتبنى مدخل المراجعة المزدوجة أو الثنائية.

**٣/٤ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:**

**١/٣/٤ المتغير التابع (الادارة الحقيقية للأرباح (ANCFO))**

قدمت دراسة كل من (Roychowdhury, 2006; Cupertino et al., 2015) نموذجاً لتقدير مستوي التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية كمقياس بديل للممارسات المتعلقة بالإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{CFO_{it}}{A_{it-1}} = \beta 0 + \beta 1 \left(\frac{1}{A_{it-1}}\right) + \beta 2 \left(\frac{S_{it}}{A_{it-1}}\right) + \beta 3 \left(\frac{\Delta S_{it}}{A_{it-1}}\right) + \varepsilon_{it}$$

**حيث إن:**

$CFO_{it}$: صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

$A_{it-1}$ : إجمالي أصول الشركة (i) في بداية السنة (t).

$S_{it}$ : تمثل مبيعات للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta S_{it}$ : التغير في المبيعات للفترة الحالية مقارنة بالمبيعات السنوية للفترة السابقة لها مباشرة.

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي للشركة (i) في السنة (t)

ويتم قياس التدفقات النقدية العادية للأنشطة التشغيلية وفقاً للنموذج ومقارنتها بالتدفقات النقدية الفعلية للأنشطة والفروق تمثل التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية المعبرة عن المبيعات غير العادية.

**٢/٣/٤ المتغير المستقل (نوع مدخل المراجعة الخارجية External Auditing EA):**

كما عرض الباحثين في الإطار النظري فإن هناك أربعة مداخل للمراجعة الخارجية وهم (فردية – مشتركة – مزدوجة – ثنائية)

وسيتم وضع رقم (١) للشركة التي لديها مراجعة فردية، و (٢) للشركة التي لديها مراجعة مشتركة، و(٣) للشركة التي لديها مراجعة مزدوجة، و (٤) للشركة التي لديها مراجعة ثنائية.

**٣/٣/٤ المتغير المعدل (القدرة الإدارية):**

سوف يعتمد الباحث في قياس القدرة الإدارية على استخدام معدل العائد على الأصول لكل شركة ولكل سنة، وهو المقياس الذي قدمته دراسة Rajopal et al., (2006)، ويحسب العائد علي الأصول من خلال قسمة صافي الربح الذي حققته الشركة إلي إجمالي الأصول.

**٤/٣/٤ المتغيرات الرقابية:**

تمثل المتغيرات الرقابية بعض العوامل التي تؤثر على المتغير التابع وهو ممارسات إدارة الأرباح (المحاسبية والحقيقية) ولكنها لا تدخل ضمن نطاق الدراسة محل البحث، تم إضافتها بغرض ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد تمثلت أهم المتغيرات الرقابية المستخدمة في هذا المجال في:

أ. نسبة الرافعة المالية (Leverage (Lev وتم قياسها من خلال قسمة إجمالي الديون طويلة وقصيرة الأجل على إجمالي الأصول.
ب. حجم الشركة (Firm Size (Z ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

**٥/٣/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

من أجل اختبار فروض البحث واتمام الدراسة التطبيقية استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي كما يلي:

١- أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics بهدف توصيف متغيرات الدراسة قام الباحث باستخدام كلا من الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.
٢- أسلوب One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات.
٣- أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Multicollinearity).
٤- أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression من اجل اختبار فروض البحث.

**٤/٤ عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:**

**١/٤/٤ اختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار المتعدد:**

يتطلب استخدام نموذج الانحدار في التحليل توافر مجموعة من الافتراضات والتي بدون توافرها قد تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الافتراضات أن تتبع بيانات المتغيرات لنمط التوزيع الطبيعي، وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الانحدار.

**أولاً**: قام الباحث بإجراء اختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات، وهو اختبار ضروري لمعرفة نوعية الاختبارات التي يمكن

استخدامها، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الاختبارات المعلمية أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية.

ولمعالجة مشكلة عدم تبعية بعض المتغيرات للتوزيع الطبيعي استخدم الباحث اسلوب Winsorizing لتحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة وتتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كدراسة (الإسداوى وسليم، ٢٠٢١). وبالتالي تكون نتيجة اختبار Kolmogorov-Smirnov كما يلى

ويوضح جدول (٢/٥) التالي ملخصاً لإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية.

**جدول رقم (٢)**

**اختبار Kolmogorov-Smirnov**

| | Asymp. Sig. (2-tailed) | Kolmogorov-Smirnov Z |
|---|---|---|
| **الإدارة الحقيقية للأرباح (ANCFO)** | ٠.٢٠٠ | ٠.٠٦٧ |
| **القدرة الإدارية (ROA)** | ٠.٢٠٠ | ٠.٠٥٩ |
| **نوع مدخل المراجعة الخارجية (EA)** | - | - |
| **الرافعة المالية (Lev)** | ٠.٠٨٩ | ٠.٠٨٧ |
| **حجم الشركة (Z)** | ٠.٢٠٠ | ٠.٠٥٩ |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig لكل المتغيرات (المستقلة والتابعة والرقابية) أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وتعد ملائمة لإجراء الاختبارات المعلمية، وصالحة لتطبيق نموذج الانحدار، كما يتضح أن متغير (نوع مدخل المراجعة الخارجية) يأخذ القيم (١ و ٢) وبالتالي لم يقوم الباحثين بإدخاله في الاختبار.

**ثانياً**: قام الباحثون بإجراء اختبار Multicollinearity للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك بإيجاد معامل تضخم التباين

لكل متغير من المتغيرات المستقلة، علماً بأن النموذج يعتبر خالي من مشكلة التداخل الخطى طالما كانت قيمة معامل تضخم التباين أقل من (٥).

ويمكن للباحث عرض نتائج اختبار Multicollinearity من خلال جدول (٣) التالي:

**جدول رقم (٣)**

**نتائج اختبار Multicollinearity**

| | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|
| | **Tolerance** | **VIF** |
| **الإدارة الحقيقية للأرباح (ANCFO)** | ٠.٩٦٨ | ١.٠٣٣ |
| **نوع مدخل المراجعة الخارجية (EA)** | ٠.٨٨٥ | ١.١٣٠ |
| **الرافعة المالية (Lev)** | ٠.٨٦٢ | ١.١٦٠ |
| **حجم الشركة (Z)** | ٠.٩٣٢ | ١.٠٧٣ |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (٣) السابق خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك نظرا لأن قيمة معامل تضخم التباين لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية أقل من (٥)، وبالتالي فإن النموذج يعد صالحا لإجراء اختبار الانحدار المتعدد.

**٢/٤/٤ – اختبار فروض البحث:**

**١/٢/٤/٤- اختبار الفرض الفرعي الاول:**

ينص هذا الفرض على أنه **"لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح".**

من أجل اختبار الفرض الفرعي الأول استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثين باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$ANCFO = \beta_0 + \beta_1 ROA + \beta_2 Lev + \beta_3 Z + \varepsilon$$

**حيث أن:**

ANCFO تعبر عن المتغير التابع، الإدارة الحقيقية للأرباح.

$\beta_0$ تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_3$ ..... $\beta_1$ تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

ROA: تعبر عن القدرة الإدارية.

Lev: تعبر عن الرافعة المالية.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

$\varepsilon$ تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٤) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

**جدول رقم (٤)**

**اختبار الفرض الفرعي الأول REGRESSION (1) RESULTS**

| **Model summary** | | | |
|---|---|---|---|
| Model | R | $R^2$ | Adjusted $R^2$ |
| | .621[a] | .386 | .365 |
| Anova | | | |
| Model | F | | Sig. |
| | 18.022 | | .000[b] |
| **COEFFICIENTS** | | | |
| MODEL | Unstandardized B | T | Sig. |
| Constant | .277 | 4.197 | .000 |
| ROA | .630 | 6.834 | .000 |
| Lev | .050 | 1.788 | .077 |
| Z | -.033 | -3.741 | .000 |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠.٦٢١ ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين القدرة الإدارية للمديرين وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠.٣٨٦ ، وهذا يعني أن ٣٨.٦% من التغير في ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح يرجع للقدرة الإدارية، وباقي التغير في ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠.٣٦٥، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة، وهي أيضا نسبة مرتفعة.

٤-بناء علي النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ١٨.٠٢٢ وبمستوي معنوية ٠.٠٠٠ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير (القدرة الإدارية) يساوي ٠.٠٠٠ وقيمة B تبلغ ٠.٦٣٠ فإن ذلك يشير الي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه **"توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح"**.

**٢/٢/٤/٤ اختبار الفرض الثاني**:

ينص هذا الفرض على أنه **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح".**

ومن أجل اختبار هذا الفرض الفرعي الثاني استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وذلك من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$ANCFO = \beta_0 + \beta_1 ROA + \beta_2 EA + \beta_3 EA*ROA + \beta_4 LEV + \beta_5 Z + \varepsilon$$

**حيث أن:**

ANCFO تعبر عن المتغير التابع، الإدارة الحقيقية للأرباح.

$\beta_0$ تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_5$ ..... $\beta_1$ تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

ROA: تعبر عن القدرة الإدارية.

EA: تعبر عن نوع مدخل المراجعة الخارجية.

Lev: تعبر عن الرافعة المالية.

Z: تعبر عن حجم الشركة.

$\varepsilon$ تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويمكن توضيح نتائج اختبار هذا الفرض من خلال الجدول التالي

**جدول (٥)**

**اختبار الفرض الفرعي الرابع REGRESSION (2) RESULTS**

| **Model summary** | | | |
|---|---|---|---|
| Model | R | $R^2$ | Adjusted $R^2$ |
| | .764[a] | .583 | .558 |
| Anova | | | |
| Model | F | | Sig. |
| | 0.792 | | .516[b] |
| COEFFICIENTS | | | |
| MODEL | Unstandardized B | T | Sig. |
| Constant | .267 | 4.698 | .000 |
| ROA | -.940 | -3.401 | .001 |
| EA | .000 | -.014 | .989 |
| EA*ROA | .894 | 5.689 | .000 |
| Lev | .027 | 1.081 | .283 |
| Z | -.029 | -3.952 | .000 |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- العلاقة بين المتغيرات المستقلة والإدارة الحقيقية للأرباح هي علاقة معنوية، حيث بلغت قيمة معنوية النموذج (Sig 0.000).

٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠.٥٨٣ وهي نسبة عالية، وهذا يعني أن ٥٨.٣% من التغير في ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح يرجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠.٥٥٨، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.

٤-كما يتضح من الجدول أيضاً معنوية العلاقة بين متغيرات الأثر المشترك لنوع مدخل المراجعة الخارجية والقدرة الإدارية بالإدارة الحقيقية للأرباح، حيث بلغت قيمة معنوية الأثر المشترك (Sig 0.000) وذلك يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح.

بناء علي النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ٢٣.٥٠٨ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٠ للنموذج، بينما قيمة Sig للأثر المشترك بلغت ٠.٠٠٠ وقيمة بيتا B بلغت ٠.٨٩٤، فإن ذلك يشير الي رفض الفرض العدمي الفرعي الرابع وقبول الفرض البديل بأنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح".**

## ٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

### أولاً: خلاصة البحث

١. قبول الفرض البديل الفرعي الأول بأنه **"توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح"**.
٢. قبول الفرض البديل الفرعي الثاني بأنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين القدرة الإدارية والإدارة الحقيقية للأرباح"**.

### ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

١. تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية للحد من قدرة المدراء التنفيذيين علي التأثير علي الربح المحاسبي وهو الأمر الذي قد يؤثر علي ملائمة هذه الأرباح المحاسبية للقرارات الاقتصادية المختلفة لمتخذي القرار وذلك من خلال زيادة التأكيد علي الفصل بين وظيفة اتخاذ القرارات الإدارية والرقابة عليها، وبمعني آخر ضرورة الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بالإضافة إلي ضرورة قيام الشركات باتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكيد علي استقلالية المراقب الخارجي للحسابات.

٢. علي الهيئات التنظيمية والجهات المهنية وضع ضوابط محكمة لتقليل ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح لحماية المستثمرون والسوق من الأغراض الضمنية لمديري الشركات.

٣. ضرورة نشر الوعي بين المراجعين بأهمية المراجعة الثنائية والاستفادة المتبادلة من الخبرات والمهارات.

٤. اهتمام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة بتدريب المراجعين الخارجيين علي التعاون المشترك خاصة في الشركات ذات الحجم الكبير والأنشطة المتعددة لضمان جودة المراجعة.

٥. إصدار معايير تنظيمية ومهنية تنظم عملية المراجعة المشتركة، وتنظم التعاون بين مراقبي الحسابات وبعضهم البعض أثناء أداء عملية المراجعة المشتركة، مع وضع نصوص مهنية صارمة حتي لا تتحول المراجعة المشتركة إلي عملية صورية، كما يجب التعاون بين مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة والاتفاق علي خطة المراجعة وتقسيم العمل فيما بينهم والاتفاق علي آليات للحل عند الوصول إلي آراء متعارضة.

٦. فرض عقوبات مهنية على إدارة الشركات التي ثبت انها مارست إدارة الأرباح للحفاظ علي حقوق أصحاب المصالح.

**ثالثاً: مجالات البحوث المستقبلية:**

يقترح الباحثون بعض الدراسات البحثية المستقبلية على النحو التالي:

١- العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين ومخاطر انهيار أسعار الأسهم.
٢- العلاقة بين القدرة الإدارية والأتعاب غير العادية وانعكاساتها علي جودة عملية المراجعة.
٣- أثر تفعيل مداخل المراجعة الخارجية علي إعادة صياغة القوائم المالية علي الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

## ٦. قائمة المراجع:

**أولاً: المراجع باللغة العربية:**


١. إبراهيم، نبيلة سامي، (٢٠١٨)، أثر تطبيق المراجعة المشتركة علي جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة: دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٢. الجبر، يحيي بن علي وناصر بن محمد السعدون، (٢٠١٤)، أثر المراجعة المشتركة علي جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد ٥٤، العدد الثاني، ص ص ٢٨٣-٣٠٣.

٣. الجبوري، محمد إبراهيم محمد حسين، (٢٠١٨)، تأثير القدرة الإدارية للمديرين علي العلاقة ما بين إدارة الأرباح الحقيقية والأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال: دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، ع ٣، ص ص ٢٨٧-٣٥١.

٤. الحلبي، ليندا حسن، (٢٠٠٩)، " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأردن.

٥. الديسطي، محمد عبد القادر، (٢٠١٤)، المراجعة المشتركة في مقابل المراجعة الفردية: دراسة تطبيقية عن مدي تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص ٨٩-١٥٤.

٦. الهريدي، علي محمود مصطفي، (٢٠١٥)، تأثير المراجعة المشتركة علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثاني والخمسون، ص ص ١١١-١٥١.

٧. بوسنة، حمزة، (٢٠١٢)، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة علي إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ١.

٨. جبر، غريب جبر، (٢٠١٧)، قياس اثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة علي جودة المراجعة: دليل من البرصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٣٩٤-٤٣٤.

٩. حافظ، سماح طارق، (٢٠١٥)، العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة في ضوء جودة المراجعة بالتطبيق علي الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٩، العدد الرابع، ص ص ١٤٣-٢٠٥.

١٠. حسين، أمل حسين محمد، (٢٠١٩)، دور المراجعة المشتركة في دعم الثقة في التقارير المالية، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.

١١. حماد، مصطفي أحمد محمد، (٢٠١٧)، أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، الجزء الأول، ص ص ١١-٦١.
١٢. رويشد، محمد جمال، (٢٠١٦)، أثر استخدام مدخل المراجعة المشتركة علي جودة وأتعاب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية. المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر المنعقد تحت عنوان التحولات المالية والمصرفية: الواقع والآفاق المستقبلية، الزرقاء، الأردن.
١٣. سليم، أيمن عطوة عزازي ومحمد، محمد محمود سليمان، (٢٠٢١)، قياس تأثير مدخل المراجعة المشتركة علي العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المالي: دراسة اختبارية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج ٢٥، ع ٢، ص ص ١-٦٧.
١٤. شعبان، محمد رمضان محمد وعلي الدين، سلمي، (٢٠٢٢)، أثر القدرة الإدارية علي العلاقة بين جودة الأرباح وقيمة المنشأة، **مجلة التجارة والتمويل**، المجلد ٤٢، العدد ٣، ص ص ١-٥٠.
١٥. عبد الحميد، أحمد أشرف، (٢٠١٤)، اثر المراجعة المشتركة علي جودة المراجعة ودرجة التركز في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني، ص ص ٧١-١٠١.
١٦. عطية، فاتن سيد خميس، (٢٠٢٠)، دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص ص ٧٩١-٨٢٩.
١٧. علي، إبراهيم زكريا عرفات، (٢٠١٧)، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية (دراسة نظرية وتطبيقية)، رسالة دكتوراة في المحاسبة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
١٨. علي، محمود أحمد محمد، (٢٠١٥)، دراسة واختبار العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص ٣٥٧-٤٠٢.
١٩. عيسي، سمير كامل، (٢٠٠٨)، أثر جودة المراجعة الخارجية علي عمليات إدارة الأرباح: مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخامس والأربعون، ص ص ١-٤٧.
٢٠. كريمة، دينا، (٢٠٢٣)، أثر القدرة الإدارية للمديرين علي العلاقة التفاعلية بين جودة الأرباح والقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، المجلد ٤، العدد ١، ص ص ٢٣١-٢٦٩.
٢١. متولي، أحمد زكي، (٢٠١٣)، قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة علي أسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الرابع، المجلد الثاني، ص ص ٤٠٣-٤٥٩.

٢٢. محمد، أحمد سليم، (٢٠١٨)، "علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ٨٦٩-٩٠٣.
٢٣. معراج، هواري وآدم، حديدي، (٢٠١٢)، "تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة أرباح البنوك التجارية الجزائرية"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة بسكرة، ٦-٧ ماي.
٢٤. مندور، محمد محمد إبراهيم، (٢٠٢٠)، أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة علي ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج ٢٠، ع ٢، ص ص ١١١٩-١١٧٢.
٢٥. نجاتي، صافيناز، (٢٠٢٠)، دراسة تحليلية للعلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، ع ٢، ص ص ٧٤-١١٥.
٢٦. نخال، أيمن محمد صبري، أثر تبني المراجعة المشتركة علي فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، ع ٤، ص ص ٢٨٥-٣٠٦.
٢٧. يوسف، حنان محمد، (٢٠١٥)، أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة علي كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص ٣٣٩-٥٠٣.

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Adner, R., & Helfat, C. E. (2003). Corporate effects and dynamic managerial capabilities. Strategic Management Journal, 24,1011-1025.
2. Alanezi, F. S., Alfaraih, M. M., Alra-shaid, E. A., & Albolushi, S. S. (2012). Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure): The case of financial institutions in Kuwait. Journal of Economic and Administrative Sciences, 28(2), 109-129.
3. Al-Hadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K. and Eulaiwi, B. (2017). Joint audit, Political connections, and cost of debt capital, International Journal of Auditing, Vol 21, No. 3, pp 249-270.

4. Ball, R., and L. Shivakumar. (2006). The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition. Journal of Accounting Research,44(2),207–242.
5. Baldauf, J., and R. Steckel. (2012). Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study. International Journal of Economic Sciences and Applied Research 5- (2): 7-42.
6. Becker GS. (1964). Human Capital. Columbia University Press: New York.
7. Schultz TW. (1961). Investment in human capital. American Economic Review,51(1),1–17.
8. Bedard, J., Piot, C, and Schatt, A. (2014). An evaluation of the French experience with joint auditing, Available at ssrn: https://ssrn.com/abstract=2165595.
9. Benali, A. 2013. The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors: Empirical Validation in the French Context. International Journal of Business & Management 8(1-1): 76-84.
10. Bisogno, M. and De Luca, R., (2016) . voluntary Joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SMEs. International Journal of Business Research and Development, 5 (1), pp. 1-22.
11. Burnett, B. Cripe, Bog Martin, G., and McAllister. B, (2012). Audit quality evidence from Italian SMEs – international journal of business research and development, 5(1), pp 1-22.
12. Chemmanur, T. J., Paeglis, I., & Simonyan, K. (2009). Management quality, financial and investment policies, and asymmetric information. Journal of Financial & Quantitative Analysis, 44, 1045-1079.
13. Chui, L., Kim, O and Pike, B. (2020). The effect of audit duality on audit quality, journal of international accounting research in-press, https://doi.org/10.2308/jiar-19-523.
14. Dechow, P., and I. Dichev. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. The Accounting Review,77(4),35–59.
15. Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). "Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests". ***Management Science***, 58(7): 1229–1248.

16. Demerjian, P., Lev, B., McVay, S., (2013). Managerial Ability and Earning Quality. The Accounting Review,88, 463-498.
17. Deng, M., Lu, T., Simunic, D.A. and Ye, M., (2014). Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?. Journal of Accounting Research, 52(5), pp.1029-1060.
18. European Commission (EC) Green paper, Audit policy: Lessons from the crisis (2010). Brussels, European Commission, Available at: htts://ssrn.com/abstract=2083871.
19. Falato, A., D. Li, and T. Milbourne. (2012). Which skills matter in the market for CEOs? Evidence from pay for CEO credentials. Working Paper, Federal Reserve Board and Washington University in St Louis.
20. Fama, E. F. (1980). Agency problems and the theory of the firm. Journal of Political Economy, 88, 288-307.
21. Fan-Hua, K., Yu-Shan, C. and Minting, Z. (2019). The effect of gender composition in joint Audits on Earnings Management, Managerial Auditing Journal, Vol. 34, No.5, pp.549-574.
22. Francis, J., A. Huang, S. Rajgopal, and A. Zang. (2008). CEO reputation and earnings quality. Contemporary Accounting Research, 25 (1),109– 147.
23. Gore, P., P. Pope, and A. Singh. (2007). Earnings management and the distribution of earnings relative to target: UK evidence. Accounting and Business Research,37(2),123-150.
24. Graham, J., C. Harvey، and M. Puri. (2012). Managerial attitudes and corporate actions. **Journal of Financial Economics**, forthcoming.
25. Gunny, K. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. Contemporary accounting research, 27 (3), pp. 855-888.
26. Haapamaki, E., Jarvinen, T., Niemi, L., and Zerni, M., (2012)," Do Joint Audits Offer Value for Money? Abnormal Accruals, Earnings Conservatism, and Auditor Remuneration in a Setting of Voluntry Joint Audits" , Working Paper Available online at http://www. http://www.isarhq. org/papers/C32_Haapam% C3% A4ki_Jarvinen_ Niemi_ Zerni_ISAR_2011. pdf (accessed 03 July 2012).

27. Hitt, M. A., Bierman L, Shimizu K, Kochhar R. (2001). Direct and moderating effects of human capital on strategy and performance in professional service firms: a resource-based perspective. Academy of Management Journal,44(1), 13–28.
28. Holm, C., & Thinggaard, F. (2018). From joint to single audits–audit quality differences and auditor pairings. *Accounting and Business Research*, *48*(3), 321-344.
29. Huang, X. (2013). Managerial ability and real earnings management (Doctoral dissertation). Retrieved from ProQuest Dissertations and Theses. (Accession Order No. 3592489).
30. Huang, X., and Sun, L. (2017). Managerial ability and real earnings management. Advances in accounting, 39, pp. 91-104.
31. Hessian, M., (2018)."The Impact of Managerial Ability on the Relation between Real Earnings Management and Future Firm's Performance: Applied Study ". Journal of Accounting and Applied Research. 1(2): 1-39.
32. Holmström, B. (1999). Managerial incentive problems: A dynamic perspective. Review of Economic Studies, 66, 169-182.
33. Holmstrom, B., & Costa, J. R. I. (1986). Managerial incentives and capital management. Quarterly Journal of Economics, 101, 835-860.
34. Ittonen, K., and P. Tronnes. (2015). Benefits and Costs of appointing joint audit engagement partners. Auditing: **A Journal of Practice & Theory** 34(3): 23-46.
35. Jensen, C. M., & Fuller, J. (2002). What's a director to do? negotiations, organization, and markets research papers. Harvard NOM Research Paper,02-38.
36. Johl, S., Jubb, C. A., & Houghton, K. A. (2007). Earnings management and the audit opinion: evidence from Malaysia. Managerial Auditing Journal, 22(7), 688- 715.
37. Karjalainen, J. (2011), 'Audit quality and cost of debt capital for private firms: Evidence from Finland', **International Journal of Auditing**, 15(1), pp. 88-108.
38. Knechel, W., Vanstraelen, A. and Zerni, M. (2013). Does the identity of engagement partners matter? An analysis of audit partner reporting decisions, Contemporary accounting research, Vol 32, pp 1443-1478.

39. Koester, A., Shevlin, T., & Wangerin, D. (2016). "The role of managerial ability incorporate tax avoidance". ***Management Science*** (Forthcoming).
40. Kor YY. (2003). Experience-based top management team competence and sustained growth. Organization Science 14(6),707–719.
41. Lee, C., C., Wang, W., Chiu and T., Tien. (2018)."Managerial ability and Corporate Investment Opportunity". ***International Review of Financial Analysis***. 57 (1): 65-76.
42. Lesage, C., N. Ratzinger-Sakel, and J. Kettunen. (2012). Struggle over joint audit: on behalf of public interest?. Working Paper Available at www.ssrn.com
43. Lin, C. J., Lin, H. L., Yen, A.(2014). "Dual audit, audit firm independence, and auditor conservatism", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 13 No. 1, pp. 65-87
44. Lobo, Gr. L. Paugam, D Zhang, and J. f. Casta. (2017). The Effect of Joint Auditor pair composition on Audit Quality: Evidence from impairment Tests. Contemporary Accounting Research,34(1), PP. 118 – 153.
45. Lobo, G., L. Paugam, D. Zhang, and J. F. Casta. (2014). Effect of Joint Auditor Pair Composition on Conservatism: Evidence from Impairment Tests. Working Paper Available at www-.ssrn.com
46. Malmendier, U., and G. Tate. (2009). Superstar CEOs. The Quarterly Journal of Economics,124(4),1593–638.
47. Mawardi, R. (2017)."Empical Analysis of Company Size, Corporate Governance and Audit Quality to Earning Management in Indonesia", *Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences*. https://doi.org/10.18551/rjoas.2017-09.26.
48. Milbourn, T. (2003). CEO reputation and stock-based compensation. Journal of Financial Economics,68(2),233–62.
49. Payne, J., and W. Thomas. (2003). The implications of using stock-split adjusted I/B/E/S data in empirical research. The Accounting Review,78 (4),1049-1067.
50. Rajgopal, S., T. Shevlin, and V. Zamora. (2006). CEOs' outside employment opportunities and the lack of relative performance

evaluation in compensation contracts. Journal of Finance,61(4),1813-1844.

51. Sakel, N., S. Audousset-Coulier, J. Kettunen, and C. Lesage. 2013. Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers. Accounting in Europe. 10 (2): 175-199.
52. Salehi, M., M., Mahmoud Abadi and M., Abdibian. (2018)." The relation between managerial entrenchment, earnings management، and firm innovation". ***International Journal of Productivity and Performance Management***. 67(9):2089-2107.
53. Skinner, D., and R. Sloan. (2002). Earnings surprises, growth expectations, and stock returns or Don't let an earnings torpedo sink your portfolio. Review of Accounting Studies,7(2-3),289-312.
54. Teece, D. J., Pisano, G., & Shuen, A.(1997). Dynamic capabilities and strategic management. Strategic Management Journal, 18,509-533.
55. Velte, p. and Azibi, J. (2015). Are Joint Audits a proper instrument for increased audit quality?, British Journal of applied science and technology, vol. 7, No. 6, pp. 153-193.
56. Wang, M. (2014). "An assessment of dual audit effect and contagious effect on the audit quality of non-Big N CPA firms for Chinese companies in different markets, **master's thesis**, Lingnan University, Hong Kong. Retrieved from **http://commons.ln.edu.hk**
57. Wysocki, P. (2009). Assessing Earnings and Accruals Quality: U.S. and International Evidence. Working paper, University of Miami.
58. Zang, A. (2012). "Evidence on the trade-off between real activities manipulation and based-alaccru earnings management". ***The Accounting Review***, 87(2): 675–703.
59. Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T. and Niemi, L., (2012). Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. European Accounting Review, 21(4), pp. 731-765.